# النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله

## (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا وبروني دار السلام)

**بحث جامعي**

**اعداد:**

**لبيب نبهاء**

**رقم السجل للطلبة ١١٢١٠٠٢٤**

**شعبة الاحوال الشخصية**

**كلية الشريعة**

**جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية مالانج**

**٢٠١٥**

# النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله

## (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا وبروني دار السلام)

**بحث جامعي**

**اعداد:**

**لبيب نبهاء**

**رقم السجل للطلبة ١١٢١٠٠٢٤**

**شعبة الاحوال الشخصية**

**كلية الشريعة**

**جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية مالانج**

**٢٠١٥**

# تقديم الموضوع

Nomor : U.n.3.2/PP.01/310/2014 — 17 November 2014
Lampiran : 1 (satu) berkas
Perihal : Bimbingan Proposal Skripsi

Yang Terhormat:

Bapak/ Ibu **Dr. Hj. Tutik Hamidah, M.Ag.**
Dosen Fakultas Syariah
Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang

*Assalamualaikum wa Rahmatullah wa Barakatuh*

Mengharap kesediaan Bapak/Ibu untuk memberikan bimbingan skripsi kepada mahasiswa:

| | |
|---|---|
| Nama | : Labib Nubahai |
| NIM | : 11210024 |
| Jurusan | : Al-Ahwal Al-Syakhshiyyah |
| Semester | : VII (Tujuh) |
| Judul Skripsi | : النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا و بروني دار السلام) |

dalam hal penyempurnaan judul, pembuatan proposal dan penyelesaian skripsi, pembimbing diperkenankan merubah judul skripsi asalkan masih dalam satu tema dan apabila keberatan membimbing karena ketidaksesuaian bidang keilmuan, dimohon untuk mengembalikannya kepada jurusan. Dalam pembimbingan skripsi, mahasiswa diwajibkan membuat abstrak bahasa Arab dan Inggris.

Demikian, atas kesediaan dan kerjasama Ibu, kami mengucapkan terima kasih.

*Wassalamualaikum wa Rahmatullah wa Barakatuh*

a.n. Dekan
Ketua Jurusan Al-Ahwal Al-Syakhshiyyah,

Dr. Sudirman, M.A.
NIP 197708222005011003

**Keterangan:**

1. Surat pengantar ini dibuat rangkap 3 (tiga) rangkap dengan rincian:
   - Satu berkas untuk dosen pembimbing.
   - Satu berkas untuk arsip jurusan atau program studi.
   - Satu berkas untuk mahasiswa yang bersangkutan.
2. Masing-masing berkas dilengkapi dengan *outline* dan proposal.
3. Proses pembimbingan:
   - Pembimbingan proposal skripsi maksimal 4 bulan setelah diterbitkannya surat ini.
   - Pembimbingan skripsi maksimal 6 bulan setelah ujian seminar proposal skripsi.
4. Jika mahasiswa di atas belum meyelesaikan proses pembimbingan pada no. 3, maka mahasiswa ybs. dapat mengajukan permohonan perpanjangan pembimbingan skripsi kepada Wakil Dekan Bidang Akademik c.q. Ketua Jurusan dan diketahui oleh dosen pembimbing skripsi.

## موافقة المشرف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بعد الاطلاع على البحث العلمي التي أعدها:

الاسم الكامل : لبيب نبهاء

رقم السجل للطلبة : ١١٢١٠٠٢٤

العنوان : النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا و بروني دار السلام)

وافق المشرف على تقديمها الى مجلس مناقشة البحث العلمي.

| | |
|---|---|
| المشرف | رئيس شعبة الأحوال الشخصية |
| د. توتيك حميدة الماجستير | د. سودرمان حسن الماجستير |
| ر.ت.: ١٩٥٩٠٤٢٣١٩٨٦٠٣٢٠٠٣ | ر.ت.: ١٩٧٧٠٨٢٢٢٠٠٥٠١١٠٠٣ |

## الاعتماد من طرف لجنة المناقشة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و أفضل الصلاة و أتم التسليم علي سيد المرسلين وآله وأصحابه أجمعين، وبعد:

أجرت المناقشة علي البحث الجامعي الذي قدمه:

الاسم الكامل : لبيب نبهاء

رقم السجل للطلبة : ١١٢١٠٠٢٤

العنوان : النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا و بروني دار السلام)

قد دافع الطالب عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة وتقرر قبوله شرطا للحصول علي درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية في كلية الشريعة، وذلك في يوم الجمعة، بتاريخ ٢٤ ابريل ٢٠١٥م.

وتتكون لجنة المناقشة من سادات الأساتذة:

١. أحمد عزّ الدين الماجستير ( _____ )
ر.ت.١٩٧٩١٠١٢٢٠٠٨٠١١٠١٠ الرئيس

٢. الدكتور الحاجة توتيك حميدة الماجستير ( _____ )
ر.ت. ١٩٥٩٠٤٢٣١٩٨٦٠٣٢٠٠٣ السكرتير

٣. الدكتور زين المحمود الماجستير ( _____ )
ر.ت. ١٩٧٣٠٦٠٣١٩٩٩٠٣١٠٠١ المناقش الأساسي

مالانج، ٢٤ أبريل ٢٠١٥م
عميد كلية الشريعة،

الدكتور الحاج ربين، الماجستير
ر.ت. ١٩٦٨١٢١٨١٩٩٩٠٣١٠٠٢

## الإهداء

أهدي هذا البحث العلمي (نفعنا الله به . . . آمين) إلى:

المرحوم جدّي شهري تصريف مع زوجته و زينوري مع زوجته، اللهم اغفر لهم وارحمهم وعافهم واعف عنهم. اللهم لاتحرمنا اجرهم ولاتفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم.

أبي مشكوري شهري وأمي ستي زينة محبوبتين حفظهما الله تعالى.

وأخيّ الصغيرين مازن حريري و وداد عطية وأسرتي الكبيرة في القرية حفظهم الله تعالى شكرا علي دعائكم.

أساتذي الذين قد علّموني وأشرفوني من الجهل حتي الفهم. لا شيئ أعطيت الا كلمة الشكر والدعاء، جزاكم الله خير الجزاء ونفعنا الله علومكم.

جميع أصحابي في فصل الدولية و شعبة الأحوال الشخصية و اتحاد الطلبة الترمسي مالانج وحركة الطلبة الإسلامية الإندونيسية ومن عرفني وشجّعني في حياتي. اتانا الله في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار.

## شعار

**وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : تُنْكَحُ اَلْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ :**

**لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاظْفَرْ بِذَاتِ اَلدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**

***Dari Abu Hurairah Radliyallaahu 'anhu bahwa Nabi Shallallaahu 'alaihi wa Sallam bersabda: "Perempuan itu dinikahi karena empat hal, yaitu: harta, keturunan, kecantikan, dan agamanya. Dapatkanlah wanita yang taat beragama, engkau akan berbahagia." Muttafaq Alaih.***

الدكتورة توتيك حميدة الماجستير

مدرس في كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية مالانج

**المذكورات المشرف**

حالة : بحث جامعي للبيب نبهاء

التعليق : ١ (نسخ واحد)

المكرم

عميد كلية الشريعة جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية بمالانج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بعد الاطلاع على البحث العلمي التي أعدها:

الاسم الكامل : لبيب نبهاء

رقم السجل للطلبة : ١١٢١٠٠٢٤

العنوان : النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا و بروني دار السلام)

وافق المشرف على تقديمها الى مجلس مناقشة البحث العلمي.

شكرا علي حسن اهتمامكم. والسلام عليم ورحمة الله وبركاته.

المشرف

د. توتيك حميدة الماجستير

ر.ت.: ١٩٥٩٠٤٢٣١٩٨٦٠٣٢٠٠٣

## إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالآتي:

الاسم الكامل : لبيب نبهاء

رقم السجل للطلبة : ١١٢١٠٠٢٤

العنوان : النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا وبروبي دار السلام)

أقرر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت عنوان: "النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا وبروبي دار السلام)" حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من ابداع غيري أو تأليف الآخر. وإذا ادعى أحد مستقبلا أنها من تأليفه وتبين أنها فعلا ليست من بحثي فأنا أتحمل المسؤولية علي ذلك، ولن تكون المسؤولية علي المشرف أو علي كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

هذا، وحررت هذا الإقرار بناء علي رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد علي ذلك.

مالانج، ٣ أبريل ٢٠١٥ م

الكاتب،

لبيب نبهاء

رقم السجل للطلبة: ١١٢١٠٠٢٤

## شكر وتقدير

الحمد لله علي كل حال وأشكره علي فضله المتوال وأسأله جزيل النوال والثبات في الحال والمآل وأصلي وأسلم علي خير الصابرين الشاكرين وعلي آله وأصحابه الغر الميامين والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين، أما بعد:

ومنّ الله عليّ بالانتهاء من إعداد هذا البحث، فله سبحانه ألهج بالحمد والثناء، فلك الحمد ياربي حتي ترضى علي جزيل نعمائك وعظيم عطائك ويشرفني – بعد حمد الله تعالى – أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الي الذين كان لهم فضل في خروج هذا البحث إلي خير الوجود ولم يبخل أحدهم بشيئ طلبت، ولم يكن يحددهم إلا العمل الجاد المخلص. ومنهم:

سماحة الأستاذ الدكتور الحاج موجيا راهارجو، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

سماحة الأستاذ الدكتور الحاج ربيين، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

سماحة الأستاذ الدكتور الحاج سودرمان حسن، رئيس شعبة الأحوال الأشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

سماحة الأستاذة الدكتورة الحاجة أمي سنبلة، وليّ الطلاب في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج التي لم تتوقف في إعطاء الدافع والتسجيعات.

سماحة الأستاذة الدكتورة الحاجة توتيك حميدة، المشرف الذي أفاد الباحث علميا وعمليا ووجه خطواته في كل مراحل إعداد هذاالبحث منذ بداية فكرة البحث حتي الإنتهاء منه، وكان لتفضله بمناقشة هذا البحث أكبر الأثر في نفس الباحث فله مني خالص الشكر والتقدير ومن الله عظيم الثواب والجزاء.

كما يتقدم الباحث بكل الشكر والتقدير الى الاساتذ المعلمين في شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. فلهم من الباحث كل الشكر والتقدير على ما قدموه من العلوم والمعارف والتشجيع وجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما يتقدم بكل الشكر والتقدير الي أبي مشكوري شهري وأمي ستي زينة الذي كان له بعد الله تعالي فضل اتمام هذاالبحث بما غرسة في نفسه من الحب للعلم والمعرفة والإخلاص في العمل شكرا عظيما علي دعائكم في حياتي وشكرا علي صبركم و تربيتكم، ليس الجزاء لكم الاّ قول الشكر.

كما يطيب لي أن أتوجه بكل الحب والشكر لزملائي في فصل الدولي، هم لأولي النهي و فاطن و نورالفاطمة و عرفان و امير و فارس و سريرة و فضيلة و احياء و نهضية و نساء و حسيني واسوة و مجيد و باري و زملائي في شعبة الأحوا الشخصية و في اتحاد الطلاب الترمسي مالانج.
ولأشقائي وزملائي وأصدقائي وكل من ساهم في اخراج هذا العمل المتواضع الي خير الوجود ولو بكلمة التشجيع، لهم جميعا خالص الشكر وعظيم التقدير والإمتنان.
والله ولي التوفيق.

مالانج، ٣ أبريل ٢٠١٥ م

الكاتب،

لبيب نبهاء

رقم السجل للطلبة: ١١٢١٠٠٢٤

## محتويات البحث

**صحيفة الغلاف (الغلاف الخارجي)** ..... أ

**صحيفة العنوان (الغلاف الداخلي)** ..... ب

**تقديم الموضوع** ..... ج

**موافقة المشرف** ..... د

**الاعتماد من طرف لجنة المناقشين** ..... هـ

**الإهداء** ..... و

**شعار** ..... ز

**المذكورات المشرف** ..... ح

**اقرار الطالب الباحث** ..... ط

**شكر وتقدير** ..... ي

**محتويات البحث** ..... م

**مخلص البحث** ..... ع

**الباب الأول : مقدمة**

أ. خلفية البحث ..... ١

ب. حدود البحث ..... ٨

ج. أسئلة البحث..... ٨

د. أهداف البحث..... ٨

هـ. أهمية البحث..... ٩

و. التعريفات للموضوع..... ٩

ز. البحوث السابقة.....١٠

ح. منهج البحث.....١٣

ط. طريقة غرض البحث.....١٧

**الباب الثاني : نظرة عامة عن الزواج المختلف الديني و تسجيله**

**أ. نظرة الزواج من ناحية القانون في اندونيسيا وبروني دار السلام**

١. الزواج عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ .....١٩

٢. الزواج عند التوجيه الرئاسي رقم ١ لعام ١٩٩١

عن التجميع للشريعة الإسلامية.....٢٥

٣. الزواج عند القانون في بروني دار السلام.....٢٨

**ب. النظرة عن الزواج المختلف الديني**

١. تعريف الزواج المختلف الديني.....٢٩

٢. الزواج المختلف الديني عند الفقه

أ. المرأة المسلمة مع الرجال من غير المسلمين..... ٣١

ب. الرجال المسلمون مع المرأة المشركات..... ٣٢

ت. الرجال المسامون مع المراة من اهل الكتاب..... ٣٢

٣. أثر الزواج المختلف الديني..... ٣٤

٤. الزواج المختلف الديني عند رأي الاديان في اندونيسيا وبروني دار السلام....٣٦

**ج. النظرة عن الزواج الباطل والزواج الصحيح..... ٤٠**

**د. النظام لتسجيل الزواج في القانون الإندونيسيا و بروني دار السلام**

١. تسجيل الزواج في المادة ٣٢ الحرف (أ)

من القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ .....٤٢

٢. تسجيل الزواج في تنظيم القانون بروني دار السلام.....٤٤

**الباب الثالث : التحليل عن تعيين القانون وتسجيل الزواج المختلف الديني في إندونيسيا وبروني دار السلام**

**أ. التحليل عن تعيين الزواج المختلف الديني في إندونيسيا وبروني دار السلام**

١. الزواج المختلف الديني عند القوانين في اندونيسيا.....٤٦

٢. الزواج المختلف الديني عند القوانين في بروني دار السلام .....٥٤

**ب. التحليل عن تعيين تسجيل الزواج المختلف الديني في إندونيسيا وبروني دار السلام**

١. تعيين تسجيل الزواج المختلف الديني

عند المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ .....٥٩

٢. المثال الزواج المختلف الديني الذي له قرار المحكمة في اندونيسيا.....٦٤

٣. تعيين تسجيل الزواج المختلف الديني عند القوانين في بروني دار السلام .....٦٦

**الباب الرابع : التنائج والتوصيات**

أ. التنائج .....٧١

ب. التوصيات .....٧٣

**المراجع**

**الملاحق**

**السيرة الذاتية**

**ABSTRACT**

Nubahai, Labib, 11210024, 2015. ***Interfaith Marriage Regulation And* The Registration *(Analysis Study of Juridical Comparative Between Indonesia And Brunei Darussalam***). Thesis. Al-Ahwal Al-Syakhsiyah Department, Sharia Faculty, Maulana Malik Ibrahim State Islamic University of Malang.
Supervisor: Dr. Hj. Tutik Hamidah, M. Ag.

**Keywords**: **Marriage, Marriage Registration, Interfaith**

Interfaith marriage issue is not a new issue. Development era and public attitudes can caused interfaith marriage. In some Islamic countries, it is interesting issue to be discussed, such as in Indonesia and Brunei Darussalam. Both of them are country that majority are Moslem and they are Syafi'i follower. So that, both of them have similarities and differences within marriage law. Especially, issue that is related to interfaith marriage. Because marriage is not sociological, but there is also theological dimension.

In this research, there are two formulation of problems: the first, how is the regulation of interfaith marriage law in Indonesia and Brunei Darussalam?, the second, how is the implementation of the regulation of interfaith marriage registration in Indonesia and Brunei Darussalam?

The type of this research is normative research. This research is also known as library research. Method approach used in this research is analytical juridical normative approach. Whereas, type of approach used in this research is comparative approach. Data analysis method used in this research is qualitative data analysis.

The result of this research explain that the regulation of interfaith marriage in Indonesia is not specifically regulated. Thus, it causes different interpretations, there is an opinion that interfaith marriage is not allowed and is a violation, and Islam agrees to prohibit interfaith marriage in according to Compilation of Islamic Law. While in regulation of Brunei, the interfaith marriage is not allowed.

While, about the registration, act Number. 23 in 2006 only regulates about marriages registration. It does not regulate the validity of interfaith marriage. However, there is weakness in this legislation, i.e. there is no specific procedure for couples who want to ask for determination in court. Whereas, about interfaith marriage registration in Brunei could not be registered. Because in Chapter 124 of Marriages Registration Act does not allow the marriage, if the couple has different religion.

## مخلص البحث

نبهاء، لبيب، ١١٢١٠٠٢٤، **النظام للزواج المختلف الديني و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين اندونيسيا و بروبي دار السلام)**. بحث جامعي، شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة، بجامعة مولانا مالك ابراهيم مالانج.

المشرف : الدكتورة الحاجة توتيك حميدة الماجستير

---

**الكلمات الرئيسة: الزواج، تسجيل الزواج، مختلف الأديان**

مشكلة الزواج المختلف الديني ليست مشكلة مؤخرة. بجانب تغيير الأزمنة و فعل المجتمع الذي ينفتح ويتعدد، فتفتح الفرصة لحدوث الزواج المختلف الديني. في البلدان التي مواطنها الإسلام، هذا مسألة مثيرة لاهتمام التي ستناقش، على سبيل المثال في إندونيسيا وبروني دار السلام، هو البلدين الذين مواطنهم مسلم و مذهبهم الشافعي، حيث يكون للدولتين أوجه التشابه والاختلاف في قانون زواجهما خاصة التي تتعلق بالزواج من دين مختلف. لأن الزواج لا يصف الاجتماعية فقط لكن فيه الالوهية.

في هذا البحث، هناك اسئلة البحث، وهو: كيف يتم عقد الزواج المختلف الديني بقرار القانونية في إندونيسيا وبروني دار السلام؟ و كيف تعيين التسجيل للزواج المختلف الديني في إندونيسيا وبروني دار السلام؟

نوع هذا البحث هو البحث المكتبي. وهذا دعا ايضا بدراسة المكتبة. المنهج المستخدم هو المنهج التحليلي المعياري القانوني. نوع المنهج المستخدم في هذا البحث هو منهج المقارن. في هذا البحث منهج تحليل البيانات المستخدمة هي تحليل البيانات القيميّ اي كيفيّ.

نتائج هذا البحث هو نتيج التحليل عن مقارنة قوانين الزواج الموجود في البلدين. نتائج هذا البحث يشير أن تنظيم الزواج المختلف الدني لا ينظم في إندونيسيا بخاضة، مما أدى إلى تفسيرات مختلفة، و الزواج المختلف الديني لا يصح وهو انتهاك للإسلام، و الإسلام قد اتفق على ممنوعه وفقا لتجميع القانون الإسلامي. وعلي ان الزواج المختلف الديني في بروني دار السلام لايسمح اي ممنوع استنادا إلى أحكام القانوني الساري في بروني.

يتحدث عن تسجيله، القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ ينظم عن تسجيله فقط، ولا ينظم عن تعيين صحة الزواج المختلف الديني ام لا، ولكن هناك الضعف لهذا القانون، يعني ليس فيه الإجراء على وجه الخاص للأزواج الذين يريدون ان يطلب قرار المحكمة. علي ان لا يجوز ان يسجل الزواج المختلف الديني في بروني

نظرا لقانون التسجيل للزواج الفصل ١٢٤ لا يتطلب وجود عقد الزواج التي فيها كلا الجانبين يعتقد بدين مختلف.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

# الباب الأول

## مقدمة

### أ. خلفية البحث

الزواج هو سنة من سنن الله الذي ينطبق عموما على جميع مخلوقات الله، سواء الإنسان أو الحيوان أو النبات، كقوله تعالى في سورة يس: ٣٦

سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلۡأَزۡوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ وَمِنۡ أَنفُسِهِمۡ وَمِمَّا لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٣٦﴾

الزواج حادث مهم في حياة البشر. الزواج عموما ينظر كشيء مقدس، لأن كل الدين يرتبط بين أسلوب الزواج مع قواعد الدين. وفي حالة الزواج لابد ان يكون مبادئ

القانونية و قواعد اي الأصول التي اقامتها من أجل تنظيم الحقوق والالتزامات ومسؤوليات كل من أفراد الأسرة لإنشاء الأسرة السعادة والازدهارة.

القانون للزواج بالنسبة لشعب إندونيسيا هي القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ حول الزواج، الذي يجري رسميا حين تاريخ ٢ يناير ١٩٧٤، ثم يطبق فعلياً في ١ أكتوبر ١٩٧٥.

بداية القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ حول الزواج هي احد من وجود قواعد الزواج المملوك للدولة في إندونيسيا كدولة السيادة والحكمية.[١] على الرغم من أن هناك القانون الذي ينظم حول الزواج، لا يعني أن هذا القانون قد رتبت جميع الجوانب المرتبطة بالزواج. على سبيل المثال هذه المشكلة لا تنظم بالقانون للزواج هو الزواج من دين مختلف، أي الزواج بين رجل وامرأة من دين مختلف.[٢]

الزواج بين الأديان في إندونيسيا حول الطبيعية السوسيولوجية هوطبيعي اي عاديّ، لأن مواطن إندونيسيا احتضنت الأديان المختلفة. القانون الدستوري عام ١٩٤٥ يضمن حرية الدين لجميع المواطن، وإقامة العلاقة المفتوحة بين اتباع الديانات المختلفة لا تمكن تجنّبها. ولكن الزواج ليس يصف السوسيولوجية فقط، ولكن فيه التيولوحيس. لذلك، كل الأديان لديها الأنظمة التي تتعلق بالزواج عن صحه أو لا فضلا عن عواقبه، بما في ذلك يصح ام لا هذا الزواج.

---

[1]Djaja S Meliala, *Himpunan Peraturan Perundang-Undangan Tentang Perkawinan*, (Bandung: Nuansa Aulia, 2008), h. 1.

[2]Rusli dan R. Tama, *Perkawinan Antar Agama Dan Masalahnya*, (Bandung: Pionir Jaya, 1986), h . 11.

الزواج المختلف الديني لا يزال المشكلة الحساسية في إندونيسيا. لذا يمكن القول بأن جميع الطوائف الدينية لا تريد حدوث الزواج من دين مختلف ومحاولة لتحصين الطوائف الدينية، حيث أن هذا الزواج لم يحدث، بل كتطور العصر وفعل المجتمع بشكل متزايد فتح والتعددية، فيسبب فرص أكبر لحدوث الزواج المختلف الديني. حقيقة في الحياة اليومية، أن الناس أصبحوا معتادين في الفصيلة، العرقية، والدينية، وما إلى ذلك التي وقعت منذ الطفولة، سواء في المدارس أو في البيعة. ولذا يعرفون بعضهم البعض كزميل الأطفال البشرية من أصول مختلفة، ومختلف الديانات والمعتقدات تكون أمرا طبيعيا اي عاديا[٣].

بجانب ذلك للمسلمين في إندونيسيا، في تعيين قانون الزواج يشير أيضا إلى تجميع للشريعة الإسلامية (KHI)، استناداً إلى التوجيه الرئاسي رقم ١ في عام ١٩٩١. أما السبب لإصدار تجميع للشريعة الإسلامية في هذا النظر أدركت صلاحية وتعقيد الشريعة الإسلامية التي توجد في المجتمع، فلابد ان توجد صياغة منهجية للشريعة الإسلامية لجميع المسلمين في إندونيسيا، مع وجود تجميع للشريعة الإسلامية يرجى أن تكون مرجعا للمسلمين في إندونيسيا في حل مشكلة الزواج. التجميع للشريعة الإسلامية قد تصنف الزواج بين المرء الإسلامي مع عدا الإسلام في فصل حظر الزواج.[٤]

---

[3]Djohan Effendi, "Kata Pengantar" dalam Ahmad Nurcholish. *Memoar Cintaku Pengalaman Empiris Pernikahan Beda Agama*, (Yogyakarta: PT LKis Pelangi Aksara, 2004 ), h. xxi.

[4]Ahmad Rofiq, *Hukum Islam di Indonesia*, cet 6 (Jakarta; PT Raja Grafindo Persada, 2003), h. 343.

يستند إلى اعلاه يعطي التفسيرات المختلفة في المجتمعات. ويرى البعض أن الزواج غير صحيح لأنه لا يفي بأحكام تستند إلى الدين وقوانين البلاد. والاخر يقولون أن الزواج بين الزوجين صح عندما يقوم باسناد احد دينهما.

التفسير من قوانين الزواج نفسه يتم على أساس الدين والمعتقد لمن الذي يريد ان ينفذ عقد الزواج. في مجتمع تعددي مثل إندونيسيا، اى الممكن أن يحدث الزواج بين شخصين من مختلف الديانات. بعض منهم الذين لديهم وفرة من المواد لا طائش لأنه يمكن أن يتزوج في بلد آخر، ولكن كيف أن حالة الاقتصاد جميعا دون المتوسط. وهذا التأكيد يثير مسألة القانون.[٥]

الزواج للمختلف الدين سوف يسبب مشاكل، حتى الكثير من الأطراف الطعن في الزواج من مختلف الديانات. القرآن يحظر صراحة الزواج من مسلم أو مسلمة بمشرك او مشركة، والمحظورات بشدة في القرآن في سورة البقرة الآيات ٢٢١:[٦]

وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٞ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٢٢١

[5]Suryadi Suganda, *Hukum Perkawinan Di Indonesia*, (Semarang: FH Undip, 2005), h. 6.
[6]Sayuti Thalib, *Hukum Kekeluargaan Indonesia*, Cet. 5 (Jakarta: Universitas Indonesia, 1986), h. 47-48.

على الآيات من القرآن الكريم أعلاه، من الواضح أن هناك حظر على المرأة المسلمة أن تتزوج مع رجل الكافر وكذلك الرجال المسلمين في إقامة علاقات الزواج مع نساء المشركات.

وذكر "سودار إيندهوبا" أن الواقع ليس بلد الذي يحظر وجود الزواج من دين مختلف، ولكن قانون الزواج من الديانات. "الدولة ليس ان تستعد لاستيعاب مختلف الزواج الديني. ويأتي الحظر ليس من الدولة ولكن من القانون الديني. ما دام ليس هناك تأييد للدين، لا يمكن مكتب سجل المدني ان يسجل الزواج."[٧]

القانون للزواج المختلف الديني في بلدان متنوعة. من ناحية، هناك البلدان التي تسمح بالزواج المختلف الديني، ومن ناحية أخرى هناك البلدان التي تحظر، اما صراحة أو لا من وجود الزاوج المختلف الديني.

إندونيسيا وبروني دار السلام هما البلدان المجاوران التي ما زالت أجمة واحدة، وهي لغات الملايو .وبجانب ذلك، أكبر الدين والمذهب الذي يتبع لذلك البلدين هو الإسلام بمذهب الشافعي.[٨] الجوهر وأوجه التشابه لاتجعل مساويا فعليا تماما فى قانون الأسرة الإسلامي المعمول به في ذلك البلدين. واحد منهم يجري موضوع البحث هو مسألة

---

[7]Sudhar Indhopa, *Perkawinan Beda Agama, Solusi Dan Pemecahannya* (Jakarta: FH UI, 2006), h. 5.

[8]David Leake, JR., Dalam John L. Eposito (Ed), *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World*, (New York: Oxford University Press, 1995), Cet. 1, h. 232

الزواج، والزواج هو ارتباط بين رجل وامرأة كالزوج والزوجة بهدف تكوين أسرة سعيدة وظلت استناداً إلى الله.[٩]

الزواج في دولة بروني تنظمها في قوانين البلد بروني دار السلام المجلس الديني والمحكمة القاضي بدء القسم ١٣٤ (الفصل السادس) حول الزواج والطلاق. الشريعة الإسلامية في بروني خثر جداً، فضلا فيما يتعلق بالزواج. يتم استخدام مصطلح القاضي لذكر اسم القضاة علامة واحدة على أن المصطلحات الإسلامية لا تزال قوية جداً في الدولة بروني دار السلام. ليس بمصطلاحته فقط، ولكن الإجرائات والعمليات الشريعة الإسلامية لا تزال قوية، بل من ناحية العبودية التي يصدق في القرآن والكتب التراث، والفقه الإسلامي الذي المنصوص عليه في تشريعات البلد.[١٠]

تعترف بها الدولة للزواج يجب أن يكون مسجلا. يتم تسجيل كل الزواج وفقا للقوانين المعمول به. لأولئك الذين يتم تسجيل الزواج الإسلامي في مكتب الشؤون الدينية (KUA)، بينما لأولئك الذين يتم تسجيل الزواج الدينية غير المسلمة من خلال مكتب التسجيل. لذلك أما من مكتب الشؤون الدينية ومكتب السجل المدني ليست قادرة على تسجيل عقد زواج إذا لم يتم الزواج وفقا للقانون المتعلق بالدين والمعتقدات على التوالي.

تسجيل الزواج يهدف إلى جعل هذا الحدث الزواج أصبح واضحا، كل من الزوج والزوجة، وكذلك أما بالنسبة للآخرين والمجتمع حيث أنه إذا كان هناك حاجة أثناء

---

[9]*Kompilasi Hukum Islam di Indonesia*, Departemen Agama RI Deriktorat Jendral Pembinaan Kelembagaan Agama Islam 1997/1998. UU No 1 Tahun 1974

[10]Prof. Dr. Atho Mudzhar dan Dr. Khoerudin Nasution, *Hukum Keluarga di Dunia Islam Modern*, (Jakarta: Ciputat Press, 2003), Cet. I, h, 178-182

التسجيل للوقت أصبح أداة لحجية كتب الأدلة. تسجيل الزواج ليس شرعياً بتحديد الزواج، ولكن ببساطة تقول أنه كانت هناك حالة الزواج حيث تسجيل الزواج إدارية فقط.[١١]

نص البروفيسور دارمابراتا، المتزوجون الدينية المختلفة يمكن أن تصل إلى مجموعة متنوعة واسعة من الطرق التي يمكن أن تتزوج وزواجهما صالح، أي بأن يطلب بإحالة محكمة، كما هو مكتوب في القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ المادة ٣٥ الحروف(أ) التي نصها كما يلي: "تنطبق أيضا للزواج من تسجيل الزواج المنصوص عليها في المحكمة"،[١٢] بالإضافة إلى الطريقة التي يمارس الزواج وفقا لمعتقداتهم الدينية الخاصة بكل منها كرجل هندوسي يتزوج امرأة مسلمة المنجز في محل إقامة الزوجة لمرشح مسلم مع ينطق جملتين العقيدة، ولكن مرة أخرى ثم الزواج وفقا للديانة الهندوسية في أسرة الرجل الهندوسي[١٣].

يستند إلي أعلاه، الباحث مهتم بمناقشة البحث الجمعي بالعنوان: النظام للزواج المختلف الدينيّ و تسجيله (دراسة تحليلية قانونية مقارنة بين إندونيسيا وبروني دار السلام)

[11]K Wantjik Saleh, *Hukum Perkawinan Indonesia*, (Cet. 4; Jakarta: Ghalia Indonesia, 1978), h. 17.
[12]Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2006 tentang Administrasi Kependudukan (Adminduk), Pasal 35 Huruf (a).
[13]Hilman Hadikusuma, *Hukum Perkawinan Indonesia Menurut Perundangan, Hukum Adat, Hukum Agama* cet II (Bandung: Mandar Maju, 2003), h. 19

## ب. حدود البحث

في خلفية البحث يوجد المشكلة الكثيرة لذا ركز الباحث لكي لا يسع الي نظام الزواج المختلف الدين في إندونيسيا وبروني دار السلام، هي التعيين عن قوانين الزواج من دين مختلف في إندونيسيا وبروني، و تعيين اجرائات التسجيل للزواج المختلف الدين في إندونيسيا وبروني دار السلام.

## ج. أسئلة البحث

وبناء على الوصف أعلاه، الأسئلة في هذا البحث كما يلي:

١. كيف يتم عقد الزواج المختلف الديني بقرار القانونية في إندونيسيا وبروني دار السلام؟

٢. كيف تعيين التسجيل للزواج المختلف الديني في إندونيسيا وبروني دار السلام؟

## د. أهداف البحث

أما بالنسبة للأهداف في هذا البحث:

١. لمعرفة ولتحليل قرار القانونية للزواج المختلف الديني في إندونيسيا و وبروني دار السلام ويعطي التفسير لحالة الزوجية من دين مختلف في النظام القانوني في إندونيسيا و وبروني دار السلام.

٢. لمعرفة و لتحديد تعيين مكتب التسجيل أو مكتب الشؤون الدينية السلطات يسجل هذا الزواج المختلف الديني في إندونيسيا ويعطى التفسير لتسجيل الزواج المختلف الديني طبقاً لأحكام القانون في بروني.

**هـ. أهمية البحث**

١. نظرياً

نتيجة هذا البحث أن تكون مفيدة كمساهمة في القانون المدني، لا سيما الذي ينظم بالزواج من مختلف الأديان في إندونيسيا وبروني دار السلام، وكذلك عن أحكام السجلات من الزواج المختلف الديني طبقاً لأحكام القانون في إندونيسيا وبروني دار السلام.

٢. تطبيقيا

يرجي هذا البحث أن يستخدم منافعه لأن يمكن تطبيقه في عملية صنع السياسات وتنفيذ قانون الزواج، ولا سيما فيما يتعلق بنظام الزواج المختلف الديني في إندونيسيا وبروني دار السلام.

**و. تعريف الاصطلاحات**

١. الزواج

الإرتباط بين رجل وامرأة كالزوج والزوجة بهدف تكوين الأسرة السعيدة وظلت استناداً إلى الله.

٢. الزواج المختلف الديني[١٤]

الزواج بين الرجل والإمراة سواء كان في إندونيسيا وبروني و دينهما يختلفان.

[14]Asmin, *Status Perkawinan Antar Agama Ditinjau Dari Undang-Undang Perkawinan No 1/1974* cet I, (Jakarta: PT Dian Rakyat, 1986), h. 10

## ز. البحوث السابقة

قبل إجراء هذا البحث، كانت هناك العديد من الدراسات السابقة التي لها مماثلة للبحث الذي يجري حاليا. ومع ذلك، بعض البحوث السابقة أيضا التفاوت في هذا البحث. سوف يبين كما يلي:

**١. الزواج الديني المختلفي من النخبة الإسلامية والمسيحية (دراسة في مدينة باتو)**

أجرى هذا البحث بحلول عام ٢٠١٣ في شكل بحث الجمعي بقضيتهم ريزا يوسنيندار فيرمانشه (٠٧٢١٠٠١٧) من "الجامعة مولانا ملك إبراهيم مالانج". صياغة المشكلة في هذا البحث هو كيف الزواج الديني المختلفي وفقا للنخبة الإسلام والمسيحية في مدينة باتو وما القانون الأساسي الذي قيد الاستخدام، وكيف أن موقف النخبة من الإسلام والمسيحية ضد الزواج الديني المختلفة في مدينة باتو. هذا النوع من البحوث هو البحوث التجريبية لأنه في هذه الحالة الباحث مراقبة مباشرة ما يحدث في المجتمع. وهذا نهج بحوث نوعية.

نتائج البحث التي تم الحصول عليها في هذا البحث النخبة الدينية يعطي موقفا مختلفاً عن الزواج يختلف عن الدين. مع ذلك في بيان هناك إذ تؤكد من جديد أن الزواج هو الفرق دينية التي ينبغي أن يكون الدين الإسلامي النخبة أخذ القانون من الأساس من القرآن والحديث، هناك أيضا تمكين لعرض أحوال

الشعب. في حين "النخبة المسيحية" تختلف في القانون الأساسي، لأخذ الذي يسمح القانون الأساسي إذ الحكومة أصدرت القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، حين تعلن النخبة المسيحية أن الحظر سوف يكون ولكن هناك استثناء من القانون الأساسي للكتاب المقدس.

موقف النخبة الدينية من دين مختلف يختلف عن الزواج. الموقف الأول هو لا يوافق وجود زواج دينية مختلفة لأنه لم يكن وفقا للقانون الأساسي الذي هو قيد الاستخدام. ثانيا، وافقت على الزواج تحدث على مدى شعور بالحب والزواج ليس الزواج من الديانتين لكن شخصين. ثالثا، لا توافق لكن إعطاء التراخيص عدن للناس الذين يريدون الزواج الدينية المختلفة

**٢. تنفيذ الزوجية الدينية المختلفة بعد اجراءة القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ حول الزواج "في سمارانغ"**

أجرى هذا البحث ب زكية العطاس (٠٠٥٢٥٥) من جامعة ديفونغورا في سيمارانغ. مع صياغة المشكلة كيف أديان مختلفة شرعا من حيث الزواج القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ حول الزواج؟، وكيفية معالجة إجراءات الزواج الدينية المختلفة في سمارانج؟، وما يمكن أن تقوم به الشركاء المحتملين من الزواج من دين مختلف، في مكتب تسجيل اذا كان الموظفون رفض التسجيل؟. صياغة المشكلة استناداً إلى النهج المتبع في هذا البحث نهج قانونية تجريبية، أي

البيانات التي تم الحصول عليها مع بناء على اعتباري الجوانب والأوجه على أساس التجريبية في استخدامها كأداة.

في بحثه قد خلص إلى أن يتم تنفيذ الزواج الدينية المختلفة في سمارانج بتطبيق المحكمة المقاطعة اولا في سمارانغ لإقامة الدين المختلفة وتسجيل الزواج، عملية الترخيص والتسجيل يختلف عن ديني الزواج هو مصحوبا في المحكمة حيث الزواج يمكن أن تختلف فيما يتعلق بالدين. وهكذا يتم تنفيذ الزواج الدينية المختلفة في سمارانغ أولا من يطبق إلى محكمة المقاطعة في سيمارانغ تأسيس ديانة مختلفة، وسجلات الزواج.

إذا نظرت الي البحوث السابقة التي تبحث في اثنين أعلاه، فإنه يمكن أن يقال أن البحث الاول يتحدث ان يجوز ام لا عن الزواج المختلف الديني. وفقا للقيادات الإسلامية والمسيحية مع الأدلة لاستعراض كل الدين الرئيسية والتشريعات المعمول بها، بينما البحث الثاني بتحدث عن الآلية لاختلاف الدين، أساسا حول التسجيل الزواج ، يرافق كيفية الترخيص بإنشاء المحكمة.

فيما يتعلق في البحث الدقيق كما أنها ستجري محادثات حول أحكام القانون والآلية لسجلات الزواج الدينية المختلفة في بلدين التي لها نفس الحصائص، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وكذلك حول كيفية إحالة المحكمة حول الزواج المختلف الديني في إندونيسيا. لذا يمكن الاستنتاج أن هذا البحث الدقيق لمقدم هو بحث جديد.

## ح. منهج البحث

١. نوع البحث

هذا البحث في هذا النوع هو البحث المعياري اي المكتبي، أحد النوع الذي يعرف في دراسة علم الحكم. لأن هذه الدراسة يستخدم باستخدام المواد القانونية المعيارية اي الكتابية.

بسبب نطاق هذا البحث في تخصصات القانون، ثم هذا البحث هو جزء من البحوث القانونية الذي يدرس الطريقة التي تسمى المراجع مكتبة البحوث القانونية البحوث المعيارية أو القانونية[١٥].

٢. المنهج

في بحث الكتابي المنهج المتبع هو منهج قانوني (منهج النظام الأساسي)[١٦]، لأن هذا البحث يدرس ويحلل اللائحة المتعلقة بإعداد الزواج المختلف الديني يعني القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، وتجميعاً للشريعة الإسلامية، القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ وقوانين "الأسرة الإسلامية" في بروني والقوانين الأخرى ذات الصلة بالموضوع. لذا في هذه الدراسة لا تحتاج إلى أي بيانات تدعم في شكل أرقام.

---

[15]Soerjona Soekanto dan Sri Mamudji, *Penelitian Hokum Normative*, (Jakarta: Rajawali, 2006), h. 14.

[16]Tim Penyusun Pedoman Karya Ilmiah Fakultas Syariah, *Pedoman Penulisan Karya Ilmiah Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang 2013*, (Malang: Fakultas Syariah), h. 20.

و بجانب ذلك، نوع المنهج المستخدم في هذه الدراسة منهاج مقارن[١٧]، لأن الباحث مقارنة القوانين السائدة في إندونيسيا مع القوانين المعمول بها في بروني ذات الصلة حول الزواج يختلف عن الدين.

٣. نوع البيانة

في البحث، نوع البيانة أحد العناصر المهمة. بسبب خطأ في استخدام وفهم فضلا عن اختيار نوع البيانة، ومن ثم الحصول على البيانة كما يفتقد مما كان متوقعا. ولذلك، ينبغي أن يكون الباحث قادراً على فهم نوع البيانة التي تجب أن تستخدم في البحث.

للبحث القانوني المعياري هي البحث المكتبي للبحث على البيانة الثانوية، حتى يبلغ المواد البيانة الثانوية المستخدمة في مجال القانون، هي[١٨]:

أ. المواد القانونية الاولية، أي المواد وربط مصدر قانوني ويمكن أن يعزى، هي: القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، تشريعات القانون المدني والشريعة الإسلامية، القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ حول إدارة شؤون السكان وقوانين "الأسرة الإسلامية" في بروني فضلا عن تجميع التشريعات المتصلة بالزواج من فرق دينية (المقارنة بين إندونيسيا وبروني)

---

[17]Ibid. 21.

[18]Ronny Hanitijo Soemitro, *Metodologi Penelitian Hukum Dan Jurimetri*, (Jakarta: Ghalia Indonesia, 1988), h. 11.

ب. المواد القانونية الثانوية ، في شكل مواد توفر تفسيراً فيما يتعلق بالمواد القانونية الأساسية، مثل، على سبيل المثال، مشروع التشريع، نتائج البحث، نتائج أعمال القانون، الأطروحة، وأطروحات، والمجلات وهلم جرا.

ت. المادية القانونية الثلاثية، ملحق قانوني في الفهم المواد القانونية الأولية والثانوية التي استقاها من القواميس، الموسوعات، والصحف، والمجلات، وهلم جرا.

٤. طريقة جمع البيانات

الأساليب المستخدمة لجمع البحوث بيانات ومواد القانون هو لتحديد المواد من مكتبة هناك.

للحصول على بيانات صحيحة، استخدم الباحث كدراسة الوثائق. في هذه الدراسة دراسة المواد التي تشكل البيانات الثانوية، أولاً قواعد القانون التي أصبحت هدفا للبحث، تحديد وتجميع ثم المكونات بتحديد المبادئ والقواعد القانونية المتعلقة بترتيبات الزواج يختلف عن الدين (المقارنة بين إندونيسيا وبروني). وبعد ذلك نظمت إطارا منهجياً يسهل تحليلها.

٥. أساليب معالجة البيانات

لجعله أسهل لفهم البيانات التي يتم استردادها من حيث أن البيانات الهيكلية جيدة ومرتبة ومنهجية معالجة البيانات، ثم مع عدة مراحل تكون عاجلة وهامة. أما بالنسبة لمراحل تجهيز البيانات طرق:

أ. تحرير

وأجريت المرحلة الأولى دراسة البيانات التي تم الحصول عليها أساسا من الاكتمال، وتوضيح معنى وأهمية ومدى ملاءمتها مع أخرى مجموعة البيانات غرض ما إذا كانت البيانات كافية حل المشاكل التي بحثت، وتقليل الأخطاء، وعدم توفر البيانات في البحوث، وكذلك فيما يتعلق بتحسين نوعية البيانات التي تم إرجاعها.

ب. تصنيف

يتم استرداد الحد البيانات الموجودة عن طريق تجميع وتصنيف البيانات إلى نمط معين. لتسهيل القراءة والمناقشة لبحوث الاحتياجات.

ت. التحقق

التحقق من البيانات هو إثبات الحقيقة للبيانات التأكد من صحة البيانات التي تم جمعها.

ث. أنالزينج

المقصود أنالزيينج هو عملية التبسيط للكلمة في شكل يمكن أن يكون أسهل في القراءة، وأسهل تفسير.

ج. الختامية

كما هو النهاية لتجهيز البيانات الختامية. أما بالنسبة لانتهاء الاسترجاع الختامية هي البيانات التي تم الحصول عليها بعد تحليل الحصول على إجابات للقراء أكثر عدم الارتياح لما هو معروض على خلفية المشكلة.

**ط. طريقة غرض البحث**

في تقديم تقرير نتائج البحوث بشأن تنظيم الزواج مختلف الأديان في إندونيسيا وبروني، ترجمة كتابة منهجي لأن الحصول على صورة واضحة ودقيقة. على الصعيد العالمي علم تصنيف موصوفة كما يلي:

في الفصل الأول، وسيقدم الباحث مقدمة يعرض البيانات حول الخلفية لاختيار العنوان و السبب عن رفع عنوان الزوجية الدينية المختلفة في إندونيسيا وبروني.

ثم الإنشاء عن صياغة مناسبة للمشكلة وشرح المشكلة حيث أن هذه القيود أيضا مناقشة هذه الدراسة لا يوسع جداً إلى متغير آخر. في الفصل الأول من هذا هناك أيضا بحث الأهداف التي تصف كيف الإجابات على صياغة المشكلة في المصعد. فوائد البحوث موصوفة في الفصل الأول يغطي فوائد استخدامات النظرية والعملية. حين أن التعريف العملي تفسيراً لكل متغير موجود البحث. في هذا الفصل سوف تكون خدمت أيضا في

أساليب البحث المستخدمة في البحوث السابقة كما بمقارنة مع الأبحاث الحالية، وهذا الأخير هو نتيجة لمداولات بحوث العلم. جميع الأشياء التي تم وصفها في هذه الفصل الأول إلى مرافقة المحققين المضي قدما في الفصل التالي.

في الفصل الثاني، سيتناول الباحث النظرية حول الزوجية الدينية المختلفة وتسجيله. النظريات سيبني الباحث لتحليل المشكلة من أجل الإجابة على صياغة المشكلة. النظرية حول الزواج المختلف الدين يتكون من وصف معنى الزوجية و القانوني في إندونيسيا وبروني وكذلك "الزوجية الدينية المختلفة" وفقا لرأي الأديان في إندونيسيا وبروني. في الفصل الثاني قدم أيضا نظرية حول تسجيل الزواج الدينية المختلفة وفقا للقانون المعمول بها في إندونيسيا وبروني.

وبعد ذلك، في الفصل الثالث بدأ الباحث تحليل صياغة المسألة باستخدام النظريات التي تم وصفها في الفصل الثاني. الفصل الثالث هو جوهر اي اساسي البحث. الباحث سيتم تحليل البيانات التي قد تم طرحها في الفصل الثاني الذي يتضمن شرحاً لشرح أحكام قانون الزواج عن مختلف الأديان في إندونيسيا وبروني وكذلك أحكام التسجيل للزواج عن الأديان المختلفة في إندونيسيا وبروني.

الفصل الرابع هو الفصل الأخير في البحث. في هذا الفصل سوف يذكر الباحث استنتاج نتائج البحوث التي هي الحل لمشاكل الصياغة التي تم التعيين. ثم، بعد إبرام النتائج سيعطي الباحث الاقتراحات التي ذات الصلة بموضوع البحث الذي تم القيام به.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

## الباب الثاني

## نظرة عامة عن الزواج المختلف الدينيّ و تسجيله

### أ. نظرة الزواج من ناحية القانون في اندونيسيا و بروني دار السلام

#### ١. الزواج عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤

##### أ. مفهوم الزواج عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤

القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ يشكل من أجل تحقيق توحيد القانون الزواج الوطني الذي ينطبق على جميع المواطنين، وكذلك حتميا من القانون حيث يهدف القانون

لضمان تحقيق الرعاية الاجتماعية العميقة لأن الزواج يستند على اليقين وينبغي أيضا الزواج يجب ان يسجل لضمان تحقق الحكم لنيل الحقوق.[١٩]

تعريف الزواج عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ يستند إلى العناصر الدينية، فكما هو الحال في المادة ١:

"الارتباط بين رجل وامرأة كالزوج والزوجة بهدف تكوين أسرة سعيدة، و يستند إلى الله".

وذهب سيوطي طالب أن القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ نظر الزواج الي ثلاثة.[٢٠]

١) يعتبر الزواج من ناحية القانون

الزواج هو عهد، بسبب ارباط الزوجية مرتبة مسبقاً بعقد الزواج مع أركان وشروط معينة

٢) ويعتبر الزواج من ناحية الاجتماعية

الناس الذين تزوجوا لديهم موقف الذي يكرم أكثر من أولئك الذين لم يتزوجوا

٣) ويعتبر الزواج من ناحية الدين

في الدين، الزواج يعتبر كحادث مقدس. وليمة العروش هو احتفال مقدس، لأنهما يرتبط الزوجين باستخدام اسم الله.

---

[19]Wienarsih Imam Subekti dan Sri Soesilowati Mahdi, *Hukum Perorangan Dan Kekeluargaan Perdata Barat,* (Cet. I; Jakarta: Gitama Jaya, 2005), h. 43.

[20]Sayuti Thalib, *Hukum Kekeluargaan Indonesia* (Cet. V; Jakarta: Unversitas Indonesia, 1986)

القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ وضع الدين كعنصر مهم جداً في الزواج. الزواج صحيح عندما كان شروطه في الدين ومعتقداته يفئ. في المادة ٢ الفقرة (١) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ ينص على ما يلي:

"الزواج يصح إذا فعل وفقا لتشريع كل دياناتهم ومعتقداتهم"

وفيما يتعلق بأحكام المادة ٢ الفقرة (١) لمواطني إندونيسيا المسلمون اذا كانوا ان يقوموا الزواج يجب الوفاء بشروط عقد الزواج الذي ينظم في قانون الزواج الإسلامي. الذي تكون المشكلة هو الزواج بين الديانات المختلفة، بسبب لايكون الأحكام في تنفيذ الزواج للزواج المختلف الديني سواء في القانون أو في تنفيذ أنظمة الزواج. وأوضح اكثر، بأن المقصود بحكم دين المرشحين هو من أحكام القانونية التي تنطبق على الدين والمعتقدات طوال لا يتعارض مع هذا القانون[٢١] .

في تنفيذ القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ لاينظم وجود الزواج المختلف الديني، .وهذا يبين أن قانون الديني هو الأساس الفلسفي للأساس القانوني، وهو شرط مطلق في تعيين صحة الزواج.

لا ينظم الزواج المختلف الديني في قانون الزواج لعام ١٩٧٤ يفسر ان القانون يعطى قراره وفقا لتعاليم دين كلهم. ومع ذلك، المشكلة هل الدين الذي يتبعه كل من الطرفين يسمح لقيام الزواج الذي يختلف الدين. على سبيل المثال، في الإسلام لا تزوج امرأة للرجال الذين ليسوا مسلمين (البقرة (٢): ٢٢١). وبالإضافة إلى

[21]Soemiyati, *Hukum Perkawinan Islam Dan Undang-Undang Perkawinan* (Undang-Undang No. 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan (Cet. II; Yogyakarta: Liberty 1986), h. 63.

ذلك، الزواج المختلف الديني محظور في تدريس الدين المسيحي ( I Korintus ٦ : ١٤-١٨)[٢٢]

بالإضافة إلى الصح عند قوانين الدين والمعتقدات لكلهم، تسجيل الزواج أيضا شيء مهم. تسجيل الزواج الوارد في المادة ٢ الفقرة (٢) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ ينص على ما يلي:

"كل الزواج يسجل وفقا للقانون المعمول به"

وفيما يتعلق بغرض التسجيل في قانون الزواج لا يشرح علي الاكثر، لكن في التفسير العام يقال أن تسجيل كل الزواج مشابه بتسجيل الأحداث الهامة في حياة المرء.

تسجيل الزواج لايتعين عن صحة الزواج ام لا، ولكن يقال فقط على أن "الزواج قد حدث حقاً ذا طابع الذي يصف إداري". بالنظر الي غرضه كما أوضح أعلاه، فانما تسجيل الزواج اكثر الفوائد لكلا الطرفين و كان جيدا في حياته الشخصية وفي حياة المجتمع.

**ب. شروط الزواج عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤**

الزواج يجب أن يستوفي شروط الزواج الذي ينظم في المادتين ٦ و ٧ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤. شروط الزواج يمكن أن يفارق في الناحية المادية و فورميل.[٢٣]

[22]http://zaldym.wordpress.com/2008/07/15/perkawinan-beda-agama-dalam-prespektif-agama-agama/,diakses tanggal 10 november 2014

شروط المادية يمكن ان يميز إلى شرط المادية العامة وشرط المادية الخاصة.

شروط المادية العامة للزواج:[٢٤]

١) يجب أن يكون موافقة من الطرفين (الفقرة (١) من المادة ٦)

٢) الحد الأدنى لسن الزواج للزوج المرتقب قد يصل إلى ١٩ سنة وزوجة المرشحة قد وصلت بالفعل ١٦ سنة عمر (الفقرة (١) من المادة ٧)

٣) ليس في الزواج مع شخص آخر (المادة ٩)

٤) جرات عصر الانتظار (العدة).

علي أن الشرط المادية الخاصة يتكون من:

١) إذن إنشاء عقد الزواج (المنصوص عليه في المادة ٦)

٢) حظرة معينة لانشاء الزواج (المادة ٨ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤)

وجود هذه الشروط لا تقل أهمية العناصر الدينية الواردة في قانون الزواج. فإنه يتبين من أحكام المادة ٦ الفقرة (٦).

---

[23]Wahyono Darmabrata dan Surini Ahlan Sjarif, *Hukum Perkawinan Dan Keluarga Di Indonesia* (Cet. II; Jakarta: Badan Penerbit Fakultas Hakum Universitas, 2004), h. 21.

[24]Wahyono Darmabrata dan Surini Ahlan Sjarif, *Hukum Perkawinan Dan Keluarga Di Indonesia*, h. 22.

**ت. خطر الزواج عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤**

وفقا للمادة ٨ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، يحظر الزواج بين شخصين كما يلي:

١) النسب المرتبطة مباشرة أسفل أو أعلى

٢) النسب المرتبطة في السطر جانبية

٣) المرتبطة سيميندا أي في القانون هو الربيب و صهر والأب أو زوجة الأب

٤) المرتبطة من المرضع

٥) المتصلة مع شقيق بزوجته، أو كزوجة عمه أو شقيقه، فيه حالة زوج متزوج أكثر من واحدة

٦) كانت العلاقة التي من الدين أو غيره من القانون الاخر الذي يطبق ممنوع من الزواج

ثم حظر الزواج بالنسبة للنساء اللاتي لا تزالون في وقت الانتظار اي في وقت العدة. في تنظيم الحكومة رقم ٩ في ١٩٧٥ المادة ٣٩ الفقرة (١) وقت الانتظار هو:

١) عندما فضت الزواج بسبب الوفاة، وقت الانتظار هو تعيين ١٣٠ يوما

٢) تم تعيين عندما فضت الزواج بسبب الطلاق، وقت الانتظار ٣ قروء

٣) يتم تعيين عندما فضت الزواج في وقت انتظار الحامل، تضع حملها.

## ٢. الزواج عند التوجيه الرئاسي رقم ١ لعام ١٩٩١ عن تجميع للشريعة الإسلامية

### أ. مفهوم الزواج عند التوجيه الرئاسي رقم ١ لعام ١٩٩١ عن تجميع للشريعة الإسلامية

وفقا ل KHI، كما ورد في المادة ٢ يقال أن الزواج عقد قوي أو ميثاق غليظ لإطاعة امر الله وتنفيذه هو العبادة.

غرض الزواج في الشريعة الإسلامية لا يمكن فصله عن بيان القرآن الكريم كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي. وغرض الزواج يمكن تبينه في سورة الروم الآية ٢١ على ما يلي:

وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾

غرض الزواج أعلاه تتجلى في KHI المادة ٣ يعني ان الزواج يهدف إلى تحقيق الحياة المحلية بسكينة و مودة ورحمة.

**ب. خطر الزواج عند التوجيه الرئاسي رقم ١ لعام ١٩٩١ عن تجميع للشريعة الإسلامية**

في التوجيه الرئاسي رقم ١ لعام ١٩٩١ بشأن تجميع للشريعة الإسلامية كمرجع للمسلمين في إندونيسيا في حل الزواج يقول الزواج بين المسلمين مع غير المسلمين في فصل حظر الزواج.[٢٥]

حظر الزواج في KHI المنصوص عليها في الفصل الرابع المتعلق بحظر الزواج، المادة ٣٩ إلى المادة ٤٤، يعني:

المادة ٣٩ KHI يذكر:

حظر الزواج بين رجل وامرأة بسبب:

١) لأنه بسبب النسب:

أ. مع امرأة التي حملته أو التخلي عنه أو ذريته؛

ب. مع نسل الإناث من الأب أو الأم؛

ت. مع الاخت التي حملته

٢) بسبب سيمندا:

أ. مع امرأة التي حملت زوجته أو الزوجة السابقة؛

ب. مع امرأة التي قد فسد الشخص من أسفل؛

[25]Ahmad Rofiq, *Hukum Islam di Indonesia*, (Cet. VI; Jakarta: PT Raja Grafindo Persada 2003), h 343.

ت. مع نسل الإناث من الزوجة أو الزوجة السابقة، باستثناء قطع الزواج قبل الدخول

ث. مع امرأة التي من زوجة ذريته.

٣) بسبب المرضع:

أ. مع النساء اللاتي ترضع وهلم جرا وفقا لخط التصاعد؛

ب. مع امرأة اللاتي ترضع وهلم جرا وفقا إلى أسفل؛

ت. مع امرأة مع الأخ المرضع ؛

ث. مع العمة والجدة العمة المرضعة الي الاعلى؛

ج. مع الأطفال الثدي تغذيها زوجته وذريته.

ويؤكد المادة ٤٠:

"حظر انشاء الزواج بين رجل وامرأة بسبب ظروف معينة؛ لأن المرأة المعنية لا تزال ملزمة بالزواج مع رجل اخر أو امرأة في وقت العدة مع رجل آخر او امرأة غير مسلمة"[٢٦]

المادة ٤٤ تجميع للشريعة الإسلامية:

"امرأة المسلمة تحظر إنشاء عقد الزواج مع رجل غير مسلم".[٢٧]

وبصرف النظر عن أعلاه، فطبعا كل الزواج يحتاج إلى التنظيم.

[26]Pasal 40 KHI
[27]Pasal 44 KHI

### ٣. الزواج عند القانون في بروني دار السلام

يتحدث عن إندونيسيا وبروني دار السلام، بالطبع البلدين قد تقريبا بنفس الخصائص. إندونيسيا وبروني دار السلام هي المجاورة للبلدان التي ما زالت أجمة واحدة، وهي لغات الملايو .وبالإضافة إلى ذلك، كان أكبر دينهما الاسلام، واكبر مذهبهما المذهب الشافعي. لكن لا يجعل الجوهر وأوجه التشابه بين آليات المساواة تماما لقانون الأسرة الإسلامي المعمول به في البلدين.

القانون في بروني يؤكد أن الزواج ينبغي أن يكون وفقا للشريعة الإسلامية، وهذا وفق للمادة ١٣٤ من المجلس الديني والمحاكم القسم السادس، على التالي:

كل الأحكام في هذا القسم ينطبق فيما يتعلق بالزواج، حيث يتم كل المرشحين مسلما، و زواجه يقام عند الإسلام.[٢٨]

قوانين بروني تؤكد أن الزواج ينبغي أن يكون وفقا للشريعة الإسلامية.

في بروني، مجلس الديني والمحاكم (Religious Council and Kadis Courts) المادة ١٣٨ يخط شروط الزواج، الذي ينبغي ان يناسب مع طريقة المذاهب التي احتضنت بالعروس المحتملين. بذلك طوال السماح بالزواج بين الأديان فيسمح القانون أيضا.

---

[28]"The provisions of this part shall apply only to marriages, both parties to which profess the Islam religion, and which are solemnized in accordance with Muslim Law"

يكون الزواج المختلف الديني في بروني يمكن ان يضمن بالمواد الذي عام هي المادة ١٣٨ المجلس الديني و المحاكم التي كانت جزءا من القوانين لبرونى. هذه المادة تخطط شروط الزواج يناسب بمذهب الذي يتنعه المرشحين. الحاج إسماعيل بن عبد العزيز أوضح بأن الزوج ينبغي مسلما إذا كان زوجته مسلمة. ثم عن امرأة غير مسلمة يقول دليلاً على ما يلي:

تنص على أن الزوجة لاتقوم بذلك على ماجوسية أو وثنيون كما قال مع إحدى كلمات الكفر أو عدم الديني أو درية أو بهائية أو قاديانية أو أنها دخلت اليهودية أو النصرانية بعد بعث النبي محمد.

الكلمات أعلاه يحتوي على تعريف أن الرجل المسلم يمكن أن يتزوج كتابية. لا العكس. قد تكون المرأة المسلمة المتزوجة مع الرجل الكتابي. ولكن المرأة الكتابية تجب من نسل اجدادها قبل نبوية محمد.[٢٩]

## ب. النظرة عن الزواج المختلف الدينيّ

### ١. تعريف الزواج المختلف الديني

المقصود بالزواج المختلف الديني هو الزواج الذي يقوم الناس الذين اعتنق الدين والمعتقدات الذي يختلف بين الطرفين. على سبيل المثال، الزواج بين رجل مسلم بامرأة المسيحية، وكذلك بالعكس.[٣٠]

[29]Abdul Hadi Muthohhar, *Pengaruh Madzhab Syafi'i Di Asia Tenggara; Fiqih Dalam Peraturan Perundang-Undangan Tentang Perkawinan Di Indonesia, Brunei, Dan Malaysia* (Semarang: Aneka Ilmu 2003) ,h .126-127 dan 155.

Rusli و R. Tama قد قالا بأن الزواج المختلف الديني هو الارتباط بين رجل وامرأة الذي كان بسبب دين مختلف أدت الي ان تعطلت أنظمتين مختلفة بين اثنين فيما يتعلق بشروط وإجراءات لتنفيذ الزواج وفقا لقانون الديني على كلهم، بهدف تكوين أسرة سعيدة استناداً إلى الله. من الصيغة، يمكن ان يعرف بأن في الزواج المختلف الديني هناك القانون الديني (مختلفة) فيما يتعلق بشروط وإجراءات لتنفيذ الزواج.[٣١]

قال I Ketut Mandra وI Ketut Artadi SH ، الزواج المختلف الديني هو الارتباط بين رجل وامراة الذين كل ديانتهم مختلفة كالزوج والزوجة بهدف تشكيل اسرة سعيدة و يستند الي الله.

عند عبد الرحمن ، الزواج المختلف الديني هو الزواج الذي يقوم الناس الذين اعتنقوا الدين والمعتقدات الذي يختلف بعضا عن بعض.[٣٢]

**٢. الزواج المختلف الديني عند الفقه**

عند الفقهاء، نص سورة البقرة: ٢٢١ يعتبر إعطاء شحنة القانون في الزواج. ويرد النصوص القانونية للقرآن عادة في أشكال تطبيقية الفقه.

---

[30]Abdurrachman dan Riduan Syahrani, *Masalah-Masalah Perkawinan Di Indonesia* (Bandung: Alumni, 1978) ,h. 20.

[31]Rusli dan R. tama, *Perkawinan Antar Agama dan Masalahnya* (Bandung: Pionir Jaya, 1986) ,h. 17.

[32]O.S. Eoh, *Perkawinan Antar Agama Dalam Teori Dan Praktek*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 1996) ,h. 36.

أ. المرأة المسلمة مع الرجال من غير المسلمين

اتفق العلماء أن المرأة المسلمة لا يسمح بالزواج مع رجل غير مسلم سواء كان كتابيا ام المشركين. وهذا يستند إلى سورة البقرة الآيات ٢٢١ يستند أيضا إلى سورة الممتحنة الاية ١٠ كما يلي:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُواْ ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۚ وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ ۚ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾

سيد سابق ذكر بعض الراي بسبب الحظر على النساء المسلمات متزوجة مع الرجال غير مسلم كما يلي:

١) الكافرون لا يجوز ان يتولى المسلمين استناداً إلى سورة النساء الآية ١٤١

٢) الرجال الكفار وأهل الكتاب لن ترغب في فهم دين النساء المسلمات، لكن على العكس سيكذب الكتاب وتعاليم النبي محمد، بينما أن اهل الكتاب يمكن فهم دين زوجته لأنه يعتقد أن الكتاب من الأنبياء السابقون

٣) في الأسرة المعيشية قد لا يكون الزوج والزوجة يعيش في الاختلافات (الإيمان)[٣٣]

ب. الرجال المسلمون مع المرأة المشركات

اتفق العلماء بان الرجال المسلمين ممنوعون للزواج مع الإناث المشركات. وتشمل النساء المشركات هنا الوثانية و الزينديقيية و المرتدة، والإناث اللاتي المصليات من النار وتدفق الإيباهة، كما فهم الوجودية.[٣٤]

ت. الرجال المسامون مع المراة من اهل الكتاب

الأساس هو السماح لرجل مسلم أن يتزوج المرأة الكتابية. وهكذا يستند إلى التخصص في سورة المائدة الآية ٥. يشير مفهوم الكتابي هنا إلى اثنين من الديانات العظيمة قبل الإسلام، يعني اليهود والنصارى.

لاحظ سيد سابق، كان هناك احد الصحبة الذي يحرمه يعني ابن عمر. من بين أفضل الصحابة أي شخص لديه خبرة متزوج بالمرأة من الكتابية. تزوج عثمان معنايلة قاراقيشة بنت كالبية التي هي من النصاري، على الرغم من أنها كانت في وقت لاحق قد استسلمت، حذيفة تزوج المرأة اليهودية من سكان مدائن، جابر وابن سعد أبو قاص قد تتزاوجا مع الرجال من اليهود والنصارى في وقت الفتح من مكة المكرمة[٣٥].

---

[33]Sayyid Sabiq, *Fiqh al-Sunnah*, Juz II (Bairut: Dar Al-Kitab al-Arabi, 1985), h. 105-106.
[34]Sayyid Sabiq, *Fiqh al-Sunnah*, Juz II, h. 99.
[35]Sayyid Sabiq, *Fiqh al-Sunnah*, Juz II, h. 101.

وذهب الفقهاء الأربعة عن الرجال المسلمين الذين تتزوجوا المرأة الكتابية كما يلي:

١) المذهب الحنفي

أئمة المذهب الحنفي حرم الرجال المسلمين أن يتزوج المرأة الكتابية الذين هن مقيمات في الإقليم الذي كان في حرب مع الإسلام. ذلك لأنها لا تخضع الي حكم المسلمين الذي يمكن أن يسبب الفتنة. ويخشى الزوج المسلم الذي يتزوج مع الإناث الكتابية أن يكون مطيعا لموقف زوجته التي كافحت الي انبه يعتقد بغير دينه. الزوج كمثل الخدعة أوامي في نفسه، ولم يعد آذانا صاغية المنفى من القيادة الإسلامية للبلاد له.

٢) المذهب المالكي

رأي المذهب المالكي ينقسم إلى قسمين. أولاً، كره المتزوج مع المراة الكتابية، اما في دار الحرب اوذمية مطلقا. مع ان الكراهة في دار الحرب أكثر من الوزن. وثانيا، ليس مكروها مطلقا، بسبب ظاهر في سورة المائدة الآية ٥ تسمح على الإطلاق. ولكن كان لا يزال الكزاهة لانه يتعلق بدار الإسلام (الحكومة الإسلامية).

٣) المذهب الشافعي

ويرى الشافعية بان يزوج المرأة الكتابية مكروه، وهي شركة مقرها في دار الإسلام، ويكره ايضا للتي كانت في دار الحرب، كما رأي الفقهاء المالكية. بدأ الفقهاء الشافعية الكراهة في شرح التالي ١) ليسوا مرشحين للعريس

دعوة المرأة الكتابية الي الاستسلام، ٢) هناك الإناث المسلمات الصالحات، ٣) إذا لم يكن الزواج مع أهل الكتاب كان يمكن أن تكون غارقة في الزنا.

وقد فصل الشافعية في الكتابية فقالوا ان كان اباءها دخلوا في الدين المسيحي او اليهودي قبل التحريف فتعتبر من اهل الكتاب فيجوز نكاحها لانها من الذين اوتوا الكتاب حقيقة وان كانوا قد دخلوا في الدين بعد التحريف فلا تعتبر كتابية ولا يجوز نكاحها.

٤) المذهب الحنابلة

الرجال المسلمون مسموحون ولايكره استنادا على الإطلاق إلى عمومية سورة المائدة الآية ٥، لكن يشترط الامرأة المطلوبة هي الامرأة الحرية.[٣٦]

**٣. أثر الزواج المختلف الديني**

الزواج المختلف الديني سيصدر الاثار، منها مشكلة تسجيله الذي سيشرح في ادناه وبجانب ذلك هناك مشكلة الاطفال. عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ المادة ٤٢: الأطفال الصحيح هم من الأطفال الذين ولدوا أو نتيجة لزواج الشرعي. في المادة ٤٣ الفقرة (١) يقال بأن الأطفال قد ولدوا خارج الزواج لديه العلاقة مع والدتها وأسرة والدتها فقط.

[36]Abdurrahman Al-Jaziri, *Kitab Al-Fiqh Ala Madzahib Al-Arbaah*, h .76-77.

وفيما يتعلق بالوضع القانوني للأطفال المولودين من الزواج المختلف الأديان، نشير إلى أحكام المادة ٤٢ من القانون الزواج تنص على أن الطفل الصحيح هو ولد الذي يولد في من الزواج الشرعي. وهكذا، الأطفال الذين يولدون من الزواج الشرعي الذي أدى أداء جيدا في مكتب الشؤون الدينية أو مكتب التسجيل المدني، ثم موقف الطفل هو طفل صحيح في نظر القانون، وله حق وواجب الآباء والأمهات والأطفال على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٥ إلى ٤٩ قانون الزواج.

وبالإضافة إلى ذلك، الآباء والأمهات من مختلف الاديان ستحتاج أيضا إلى إيلاء الاهتمام إلى أحكام المادة ٤٢ القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ بشأن حماية الطفل التي تنص على ما يلي:

(١) كل طفل يحصل على الحماية للعبادة حسب دينه.

(٢) قبل أن يبلغ الطفل قادراً على تحديد الدين الذي يختاره، واعتمدت متابعة الأطفال دين آبائهم.

في تفسير المادة ٤٢ الفقرة (٢) من القانون الخاص بحماية الطفل أن الطفل يكون قادراً على تحديد دين الاختيار عندما كان الطفل الواعي والمسؤول، فضلا عن الامتثال لشروط وإجراءات وفقا لأحكام الدين الذي اختار وأحكام التشريعات السارية.

## ٤. الزواج المختلف الديني عند الأديان في اندونيسيا وبروني دار السلام

### أ. عند الاسلام

في الاسلام هناك الأحكام التي ينظم صراحة عن خطر التزاوج للمسلمين مع غير المسلمين في الشريعة الإسلامية. تم الحكم الأساسي في القرآن الكريم سورة البقرة الآيات ٢٢١:

وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٞ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٢٢١

اختلف الخبراء القانونيون في تفسير القرآن. عبد الله بن عمر يفسر معنى المشركين مع تغطية جميع الشعب الذي خارج الإسلام. بما حرم الزواج بشعب الكتابية يهودي ونصراني ، لأنهم مشركون بالله مع عزير وعيسى.[٣٧]

بينما مذهب الأربعة، ذهب ان الزواج بالكتابية مسموح. ومع ذلك، في التطور اللاحق، يوسف القرضاوي يقول أن مسموح الزواج مع الكتابية ليست مطلقة، ولكن مع الارتباط الملزم بملاحظة، هي: ١) الكتابية تتمسك بالتعاليم الإلهية. ٢)

[37] Ahmad Kozaro, *Nikah Sebagai Perikatan* (Semarang: Walisongo Press, 1995) ,h .36.

الكتابية المحصنة. ٣) الكتابية ليست في حالة الحرب مع المسلمين. وهكذا، إذا كان عدم الشروط الثلاثة اعلاه هن لايجوز ان تنكح.[٣٨]

**ب. عند الكاتوليك**

P. A. heuken SJ يخط ان امة كاتوليك الذي سيستمر الزواج يجب أن يفي الشروط ماديا ورسميا على النحو التالي:

أ. الشروط المادية:

١) المرشحين فهما معنى قبول ساركامين الزواج وعواقبه

٢) عدم الإكراه

٣) الرجال الذي عمره ١٦ والمراة ١٤ سنة (١:١٠٨٣)

٤) ليست مرتبطة بارتباط الزواج مع الآخرين (١:١٠٨٥)

٥) الكاتوليكية

٦) ما فيه العلاقات قريبة

٧) لا يشكل انتهاك للحظر المفروض على الزواج

ب. الشروط فورميل:

١) شهرين قبل يوم الزواج، المرشح يحكي المعني لفاستور لامرأة، أو رجل إذا لم تكن الزوجة كاثوليكيا

[38]Abdul Majid, *Perkawinan Beda Agama Dalam Prespektif Islam*, http://asnawiihsan.blogspot.com, diakses tanggal 10 maret 2015

٢) فاستور عقد تحقيق المتعارف عليه حول موجود او لا عرقلة الزواج و معنى مفهوم المرشحين عن استلام ساكرامين الزواج بكل سبب

٣) اذا لم يكن مانعا للزواج، فاستور سيتم الإعلان عن ثلاث مرات على موسى في اليوم الأحد

٤) عندما لا يوجد مانع الزواج، الزواج يمكن أن تجري اليوم الذي يعينه.

٥) الزواج يتم وفقا للكنيسة الكاثوليكية

٦) بعد إتمام الزواج وفقا للدين، يجب تسجيل الزواج في مكتب السجل المدني.[٣٩]

وجود وسائل الحكم أعلاه يعطي الابلاغ بان الديانة الكاثوليكية لا يعترف بالزواج بين الناس الذين هم الكاثوليكية وغير الكاثوليكية.

**ت. عند المسيحية**

عند معتقدات المسيحية ، الزواج له جانبان، يعني أمر وثيق الصلة بالمجتمع المدني والدولة، لأن الدولة لديها الحق في ترتيبها وفقا لقوانين البلاد.[٤٠]

ثانيا، أن الزواج هو مسألة الدين الذي ينبغي أن يكون خاضع لقانون الدين. وهكذا الكنيسة المسيحية يقول أن في أمر الزواج كان شرعياً طبقاً لشريعة الاله وقانون الدولة، يجب أن يتم على أساس القانون الديني و القانون البلد.

---

[39]P. A. Heuken, *Persiapan Perkawinan* (Jakarta: bina Aksara, 1981) ,h. 142 - 144

[40]R. Soetojo Prawirohamidjojo, *Pluralisme Dalam Perundang-Undangan Perkawinan Di Indonesia* (Surabaya: Airlangga University Press, 1988) ,h .33-35.

قال القس J. K. Kiel ، يعتبر الزواج الذي عقد في مكاتب المدني وحدها من المسيحيين هو الزواج الصحيح، وبالرغم عدم المباركة، وأكد في الكنيسة. هذه الآراء تميل إلى السماح بوجود الزواج المختلف الديني. ولكن في العهد الجديد الكتاب المقدس أهل كورنثوس ١٤:٠٦، في الحقيقة "المسيحية" يحظر الزواج بين الناس مع الذين ليسوا من المسيحية.

**ث. عند الهنود**

حكم الهنود يرى الزواج كواحدة من العديد من سامسكرا، كشيء مقدس، التي يحكمها دارما، وينبغي أن يخضع الي دارما. ولذلك صح الزواج عندما كان يقوم به وفقا للقانون الديني من خلال سامسكارا يعني wiwaha homa atau wiwaha samskara .عندما لا يتم الزواج وفقا للقانون الديني، فثم جميع العواقب التي تنشأ عن قانون الزواج غير معترف بها الدين.

من هذه الأحكام، فهم أن القانون الهنود في الواقع لا يعرف بوجود الزواج بين الأديان.

**ج. عند البوذية**

عند البوذية، الزواج هو زواج الرجل والمراة المدبر ويصبح الزوج والزوجة. على الرغم من أن البوذية لا يعرف صراحة العزاز احتضنت الزواج الأحادي، ولكن على أساس في (Anguttara Nikaya ١١.٥٧) كما المقتبس أعلاه، أن الزواج قد أشاد بها بوذا هو الزواج بين رجل وامرأة بجيد. ثم أنه يمكن استنتاج أن عزاز الزواج وفقا للبوذية هو

الزواج الأحادي، الذي هو في زواج من رجل لا يمكن إلا أن زوجة وامرأة يمكن أن يكون الزوج واحدا.[٤١]

Asmin كشفت أن الزواج وفقا للبوذية وينبغي أن يكون سيدهارما. مع العبارة يعني دارما يشرح الي أن يحظر القانون البوذية أيضا الزواج بين الناس الذين من غير البوذيين.

**ج. النظرة عن الزواج الباطل والزواج الفاسد**

**١. الزواج الباطل**

الزواج الباطل هو الذي حصل خلل في ركن من اركانه او في اهلية عاقديه بأن كانا مجنونين او صبيين غير مميزين او كان أحدهما كذلك أو فقد شرطا من شروط الانعقاد.

وحكمه أنه لا يترتب عليه اثر ما فبل الدخول بل يعتبر وجوده كعدمه، ويجب علي كل من الزوجين أن يفترقا في الحال، فإن لم يفعلا وجب علي كل من يعلم بأمرها أن يرفع الأمر الي القاضي لبفرق بينهما دفعا للمعصية وازالة المنكر.

واذا دخل الرجل بمن عقد عليها عقدا باطلا كان دخوله بمنزلة الزني، غير أن شبهة العقد تسقط الحد عند ابي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام: ادرءوا الحدود بالشبهات.

[41]http://www.samanggi-phala.or.id

وقال الأئمة الثلاثة و ابو يوسف ومحمد: إنه لا يجب المهر بالدخول في الزواج الباطل بل يجب حد الزني علي الزوجين إن كانا مكلفين عالمين بالتحريم.

ولا يثبت بهذا الدخول عدة ولا نسب ولا توارث ولا نفقة ولا اي حق من حقوق الزوجية وواجباتها، ما عدا حرمة المصاهرة فانها تثبت بهذا الدخول عند الحنفية.

**٢. الزواج الفاسد**

الزواج الفاسد هو الذي اختل فيه شرط من شروط الصحة بعد استيفائه شروط الانعقاد، كما اذا لم يخضر عقد الزواج شاهدان عند غير المالكية، و كما اذا لم تكن المراة المعقود عليها محلا للزواج بأن تكون محرمة علي من تزوجها بشرط عدم علم الزوجين وقت العقد أنها محرمة عليه.

وحكمه لا فرق بين الزواج الفاسد والزواج الباطل قبل الدخول الحقيقي حيث لا يترتب علي العقد أي اثر من اثار الزواج الصحيح. فاذا اختلى الزوج بزوجته التي تزوخها بعقد فاسد او باطل فلا مهر ولا نفقة ولا طاعة ولا توارث ويحرم علي كل منهما ان يستمتع بالآخر ويجب عليها الافتراق فان لم يتفرقا من تلقاء نفسيهما فرق بينهما القضاء دفعا للمعصية.

اما اذا دخل الزوج بمن تزوجها زواجا فاسدا فانه يترتب علي هذا الدخول:

أ. وحوب المهر إما مهر المثل ان لم يكن هناك مهر مسمي واذا سمى مهرا وجب عليه الأقل من المسمى ومن مهر المثل، لأن الدخول الحقيقي بالمراة لا يخلو من حد او مهر واذا سقط الحد لشبهة العقد وجب المهر.

ب. ثبوت نسب الأولاد الذين تحمل بهم المراة من هذا الدخول احياء للاولاد وخفظا عليهم من الضياع.

ت. وجوب العدة علي المراة المدخول بها ابتداء من وقت المتاركة اذا افترقا من تلقاء نفسيهما ومن وقت تفريق القاضي اذا فرق بينهما صيانة للأنساب.

ث. حرمة المصاهرة، فيحرم علي الرجل جميع اصول المراة وفروعها ويحرم علي المراة جميع اصول الرجل وفروعه.[٤٢]

**د. النظام لتسجيل الزواج في القانون وبروني دار السلام**

**١. تسجيل الزواج في المادة ٣٢ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦**

الزواج المختلف الديني ما زالت المشكلة في إندونيسيا، حتى عندما يكون هناك الأزواج الذين يريدون أن يؤدون الزواج المختلف الديني فيقوم بعض الطرق التي يمكن أن يجعل زواجه بالطريقة التي لا ينظم في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ و KHI. قال البروفيسور دامابراتا هناك أربع طرق التي تفعل لانشاء الزواج المختلف الديني. من أربعة الطريق طلب منصوص المحكمة، الزواج فعله وفقا لكل الأديان، الإخضاع في احد القانون الديني ومتزوج في خارج البلاد.[٤٣]

بصدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ بتنظيم الحكومة (PP) رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧ عن شأن تنفيذ القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦، بمعنى أنها تهدف إلى تنظيم الإدارة. ولكن

---

[42]Abdul Adzim Syarfuddin, *Al-Ahkam Al-Ahwal Al-Syakhsiyyah*, Cet; V (Aman: Dar Al-Hanin 2006) h. 101 – 104.

[43]Empat cara yang popular ditempuh pasangan beda agama untuk melangsungkan pernikahan, http://www.hukumonline.com/klinik.detail.d6918, diakses tanggal 14 maret 2015

هناك مادة مثيرة الاهتمام للتمحيص في القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ وهذا هو المادة ٣٥ الحرف (أ). وتنص المادة أن:

"تسجيل الزواج كما ذكر المنصوص عليه في المادة ٣٤ ينطبق ايضا على: الزواج المنصوص عليها في المحكمة".

أما بالنسبة لتفسير المادة ٣٥ الحرف (أ): المقصود عن "الزواج المنصوص عليها المحكمة" هو الزواج بين الناس من مختلف الأديان. بينما المادة ٣٤ الفقرة (١) و (٢) يقال:

"الزواج الصحيح يستند الي تعيين القانون يجب الإلزامية أفادت الوكالات المنفذة للمقيمين في مشهد الزواج ٦٠ يوما على الأقل من تاريخ الزواج"[٤٤]

"استناداً إلى التقارير المشار إليها في الفقرة (١)، مسؤولون سجلات التسجيل المدني يسجل في شهادة الزواج و نشر شهادة الزواج"[٤٥]

يستند الي المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦، فالآن الزوجين الذين يريدون أن يعقد الزواج المختلف الديني فيجوز سجلات الزواج بان يمكن أن يوفرها التطبيق لقرار المحكمة والحصول على قرار المحكمة. أما اجرائات تسجيل الزواج المختلف الديني الذي قد حصلت في المحكمة، المنصوص عليها في المادة ٦٧ الي المادة ٦٩ اللائحة الرئاسية رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٨ عن الشروط وإجراءات لتسجيل المقيمين والتسجيل المدني في الفصل الزواج. وفي هذه الحالة من التفاصيل الواردة في المادة ٦٩ الفقرة (١) والفقرة (٢) تنظيم الحكومة ٢٥ لعام ٢٠٠٨، وهي:

[44]UU. No. 23 Tahun 2006, Pasal 34 ayat(2)
[45]UU. No. 23 Tahun 2006, Pasal 34 ayat(2)

"تسجيل الزواج يستند إلى قرار المحكمة يجري في تنفيذ الوكالات أو الوكالات التنفيذية التابعة"[٤٦]

"تسجيل الزواج المشار إليه في الفقرة (١) بطريقة الاشارة في احالة المحكمة"[٤٧]

المرتبطة بالزواج الديني المختلف، قبل صدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ بعض الناس يعتبر ليست الأنظمة الذي نظمه بصراحة، ولكن الواضح في الفقرة (١) من المادة ٢ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ مؤكدا لعدم الزواج المختلف الديني تأبى الزواج صحيحاً إذا كان يدار وفقا للدين والمعتقدات. مع أنها الزواج المختلف الديني مازال دائماً موضوعا ذا أهمية للنظر دائماً.

**٢. تسجيل الزواج في تنظيم القانون بروني دار السلام**

فيما يتعلق بتسجيل الزواج في بروني، دعت "حكومة بروني" إلى وجود تسجيل الزواج في غضون ٧ أيام بعد عهد الزواج. الدينية المجلس و المحاكم الفصل ١٤٣ المادة ٧٧، الفقرة (١) على ما يلي:

"في غضون سبعة أيام بعد جعل العهد للزواج الأطراف مطلوب أن يقدم على الزواج، والذي يكون الزوج أو الولي".

الفقرة (٢):

"المسجل يجب ان يلزم بالتحقق هل قد تم الوفاء بشروط الزواج قبل التسجيل".[٤٨]

---

[46]Peraturan pemerintah nomor 25 tahun 2008 tentang persyaratan dan tata cara pendaftaran penduduk dan pencatatan sipil, pasal 69 ayat (1)

[47]Peraturan pemerintah nomor 25 tahun 2008 tentang persyaratan dan tata cara pendaftaran penduduk dan pencatatan sipil, pasal 69 ayat (2)

ويصف قانون الزواج الفصل ١٢٤ عن التسجيل يشرح تسجيل الزواج الذي فعل المتزوجون بينما احد من الديانات المختلفة.

المادة ١٠ الفقرة (٢) قانون الزواج "الفصل ١٢٤" يقال:

"إذا كان المسجلين الزواج يملك الأدلة للوثوق أن الشخص الذي يحظر الزواج بين الطرفين وفقا لقوانين الدين، أو العرف الذي لها قوة الحكم الذي ينطبق على طرف واحد، فيجوز الرفض لتسجيل الزواج".

وبجانب ذلك، في الفقرة (٣) وصف أكثر حول تسجيل الزواج المختلف الديني:

"فيما يتعلق بحيث المرشحين التابع بديانة مختلفة، فالمسجل يمكن، إذا لزم الأمر، يرفض تسجيل هذه الزواج".[٤٩]

ومع ذلك، صحة الزواج لا تتأثر لتسجيل الزواج او لا. وهذا وفقا للمادة ١١ قانون التسجيل الفصل ١٢٤، التي تنص على ما يلي:

"أما وحود التسجيل أو إغفال التسجيل في عقد الزواج لا يؤثر على صحة الزواج أو أي خطأ في المعلومات التي يتم تسجيلها أو أي إغفال لتسجيل المعلومات التي ينبغي الإشارة إليها لا يؤثر على صحة تسجيل عقد الزواج".[٥٠]

---

[48]Tahir Mahmood, *Family Law Reform in The Muslim World* (Bombay: NM. Tripathi 1972) ,h. 207.

[49]Pasal 10 ayat (3) *Laws Of Brunei, Registration Of Marriages Act* ch 124

[50]Pasal 11 *Laws Of Brunei, Registration Of Marriages Act* ch 124

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

## الباب الثالث

## التحليل عن تعيين القانون و تسجيل الزواج المختلف الدين

## في اندونيسييا وبروني دار السلام

### أ. التحليل عن تعيين الزواج المختلف الديني في اندونيسييا وبروني دار السلام

#### ١. الزواج المختلف الديني عند القوانين في اندونيسيا

في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، المادة التي تكون أساسا للزواج المختلف الديني هي المادة ٢ الفقرة (١) والمادة ٨ الفقرة (ف).

المادة ٢ الفقرة (١) يقال: الزواج صحيح، عندما يقوم وفقا لقوانين كل من دينهم ومتعقدتهم. على ان المادة ٨ الفقرة الحرف (ف): الزواج خطر بين الشخصين الذي له دينه أو غيره من الأنظمة المعمول بها، ممنوع من الزواج.

في تجميع القانون الإسلامي نظمت في المادة ٤٠ الحرف (ج) والمادة ٤٤ التي لها صراحة نظمت عن حظر الزواج بين المسلمين وغيرهم. المادة ٤٠ الحرف (ج) KHI يقال: يحظر انشاء الزواج بين رجل وامرأة بسبب معين، وهو:

أ. لأن المرأة المعنية لا تزال مرتبطة بالزواج مع رجل آخر

ب. لان المرأة ما زالت في وقت العدة

ت. لأن المرأة غير مسلمة

عند الباحث، المادة ٤٠ الحرف (ج) أعلاه علي الصراحة الي حظر حدوث الزواج بين الرجال المسلمين والمراة غير المسلمات. بذلك، هذه المادةهو تعطي التفسير بأن المرأة غير المسلمة لأي دين من الأديان لا يجوز تزويجهم برجل مسلم.

علي ان المادة ٤٤ تنص على أن الامرأة المسلمة حظرت إنشاء عقد الزواج مع رجل غير مسلم. هذه المادة بالصراحة يخطرانشاء الزواج بين المراة المسلمة والرجل غير المسلم. ثم المادة ٦٠ يقال:

أ. دفع الزواج يهدف إلى منع الزواج الذي حظرها القانون الإسلامي والقانونية

ب. دفع الزواج يجوز ان يقومه عندما كان المرشح للزوج أو الزوجة الذين كانا إنشاء عقد الزواج لا تفي الشروط لإنشاء عقد الزواج وفقا للشريعة الإسلامية والقوانين.

عند ملاحظة الباحث، هذه المادة بالصراحة تعطي التفسير عن دفع الزواج لمرشح الزوجين الذي لا يفي الشروط وفقا للشريعة الإسلامية والقوانين. على الرغم من أن

حظرت بالفعل، لا يزال الزواج الدينية المختلفة القيام به. الطرق المتنوعة تؤدوا، بأجل الحصول على الاعتراف من الدولة.

ثم في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ المادة ٢ الفقرة (١) يقال أن الزواج صحيح، عندما يقوم وفقا لقوانين كل من دينهم ومتعقدتهم. وهذا يبين أن القانون الديني هو الأساس الفلسفي و الأساس القانوني الذي كان شرطا مطلقا في تحديد صحة الزواج.

Wahyono Darmabrata لاحظ هناك أربعة الطرق التي تؤدي للزواج المختلف الديني الذي يريد ان يتزوجوا، هي:

١) طلب إنشاء المحكمة. على أساس ذلك أن الزوجين يقوما الزواج في مكتب التسجيل المدني. ولكن هذه الحالة لا تمكن تنفيذها مرة أخرى.

٢) الزواج ينفذ وفقا لقوانين الأديان منهما، لكن المشكلة اين الزواج الذي كان يعتبر صحيحا.

٣) كلا المرشحين تحددان الاختيار في القانون. بهذه الطريقة، انتقل أحد المرشح دينا لشكل من أشكال قهر القانون.

٤) يقوم الزواج خارج البلاد[٥١].

[51]Wahyono Darmabrata, *Tinjauan Undang-Undang No. 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan Beserta Undang-Undang Dan Peraturan Pelaksannya* (Jakarta: CV. Gitama Jaya, 2003), h. 102.

عند ملاحظة الباحث، هناك الاختلاف في الرأي بشأن الحالة الزوجية المختلف الديني، وهي:

١) الآراء التي يقول الزواج المختلف الديني لا يسمح أو المحظورة

المادة ٢ الفقرة (١) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ يقال أن الزواج صحيح، عندما يقوم وفقا لقوانين كل من دينهم ومتعقدتهم. في شرح القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ أكد مع صياغة المادة ٢ الفقرة (١) ، فليس هناك التزويج جارج قوانين كل من دينهم ومتعقدتهم. أحكام المادة تعني أن الزواج ينبغي أن يتم وفقا لقوانين الدين والأحكام المحرمة بالدين هي محظورة ايضا بموجب قانون الزواج.[٥٢] وتمشي مع ذلك، يفسر الحزيرين المادة ٢ الفقرة (١) مع شرحها أن المسلمين لا يوجدون إمكانية الزواج مع خطر مشروعية الدين، حتى لأولئك الذين هم المسيحية، الهندوسية والبوذية.[٥٣]

الحكم الوارد في المادة ٢ الفقرة (١) أن صحيح الزواج إذا فعل بكل أديانه ومتعقدته فإنه يؤكد أن هناك لايكون الزواج خارج القوانين الدينية لكل منهما، فمن الواضح أن الزواج المختلف الديني غير صالح. علي ان في القرآن الكريم قد رتب في سورة البقرة الآية ٢٢١:

[52]Masjfuk Zuhdi, *Masail Fiqhiyah* (Jakarta: Cv Haji Masagung, 1993), h. 3.
[53]Hazairin, *Tinjauan Mengenai Undang-Undang Perkawinan No. 1/1974* (Jakarta: Tintamas, 1986), h. 2.

وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٢٢١

حظر الزواج الواردة في سورة البقرة المذكورة أعلاه تنطبق على الرجال فضلا علي النساء الذين ديانتهم مسلم للزواج مع الناس الذين ليسوا من المسلمين.[٥٤]

حظر الزواج المختلف الديني بالنسبة للديانات الإسلامية كما أكد في المادة ٤٤ KHI مع التأكيد على أن المراة المسلمة تمنع التزويج مع المشرك، علي ان للرجل من الإسلام وفقا للمادة ٤٠ الحرف (ج) يمنع تنفيذ الزواج مع امرأة غير مسلمة.

وفقا لفهم الباحث، هذا الحظر بسبب الزواج عندالإسلام هو حادث مقدس الذي ينطوي على الله في حفله. وهذا حسب معنى المادة ٢ من KHI التي تؤكد أن الزواج وفقا لقوانين الإسلام هوعقد قوي لإطاعة أوامر الله وتنفيذه فإنه العبادة.

[54]EOH, O.S, *Perkawinan Antar Agama Dalam Teori Dan Praktek* (Cet. I; Jakarta: Raja Grafindo Persada, 1996), h. 117.

وبالإضافة إلى ذلك، مجلس العلماء الاندونيسي (MUI) يصدر فتوى حول حظر الزواج بين الأديان هو المؤرخ ١ يونيو ١٩٨٠ مع رقم 05/Kep/Munas II/MUI/1980 التي تنص على أن:

أ. يحرم الزواج للمسلمة مع رجل غير مسلم

ب. يحرم رجل مسلم الزواج مع مشركة. حول الزواج بين الرجال المسلمين مع الكتابية، هناك اختلاف في الرأي.

بعد النظر بان مفسدته اكبر من مصالحه فمجلس العلماء الاندونيسي يفتي ذلك الزواج حرام او ممنوع.

مع مراعاة أحكام القانونية المذكورة أعلاه، فإنه يمكن القول بأن الزواج بين الأديان ممنوع.

٢) الآراء التي تسمح للزواج المختلف الديني

الرأي الذي ذكر أن الزواج بين الأديان صالحة ويمكن أن يقام هو لتمام تغطيتها في الزواج المختلط، بالحجج للمادة ٥٧ من الزواج المختلط الذي يركز على شخصين في إندونيسيا التي تخضع للقوانين المختلفة، يعني أن هذه المادة تنظم الزواج بين الشخصين من جنسيات مختلفة و تنظم أيضا الشخصين الذين من مختلف الدين.

تحت المادة ٦٦ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ أن مسألة الزواج المختلف الديني تشير إلى نظام التزاوج المختلط، نظراً لم تنظم في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤.

وينظم الزواج في القانون المدني والقانون الزيجات المختلطة لا يجري اي بطل طوال قد تم التنظيم في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤. فلذلك فبعض هذه الأحكام لا تزال تنطبقا طوال لم يتم التعيين في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤.

المادة ١ من نظام الزواج المختلط ينص على أن الزواج المختلط هو الزواج بين الناس في إندونيسيا التي تخضع لقوانينال مختلفة. بسبب الافتقار إلى الوضوح في صياغة المادة، هناك بعض التفسير فيما بين الخبراء القانونين، وهي:

أ. رأي الأول يقول ان الزاوج المختلف يحدث فقط بين أولئك الذين يخضعون لقوانين المختلفة لمختلفة في سكانهم.

ب. الرأي الثاني ينص على أن الزواج المختلط هو الزواج بين الناس الذين يختلفوا دينهم.

ت. الرأي الثالث أن الزواج المختلط هو الزواج بين الأشخاص الذين يختلفوا مناطقهم.[٥٥]

في ملء الفراغ القانوني لأن في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ التي ليست حازمة في تنظيم الزواج بين الأديان .المحكمة العليا قد بدأ اعطاء تسليم الحكم علن الزواج بين الأديان في ٢٠ يناير ١٩٨٦ أرقام: 1400 K/Pdt?1986، يعني التسليم عن اتخاذ قرار Andi Vonny Gani لقيام الزواج مع Adrianus Petrus Nelwan. نظراً للمحكمة العليا هي في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ لا تحتوي

[55]Masjfuk Zuhdi, *Masail Fiqhiyah*, h. 2.

على أي حكم بشأن المختلف الديني بين المرشحين هو حظر الزواج اي ممنوع الزواج. وهذا يمشي مع دستور عام ١٩٤٥ المادة ٢٧ التي تنص على أن جميع المواطنين من نفس الموقف في القانون، بما في ذلك المساواة بين الحقوق للزواج مع المواطنين مع ان من مختلف الدين، وحتى بالنسبة للقانون غير محددة أن الخلافات الدينية هي حظر الزواج، ثم أنهاتمشي مع روح المادة ٢٩ من دستور عام ١٩٤٥ عن ضمن المواطين للدولة لكل مواطن لاتباع دينهم. قرار المحكمة العليا رقم 1400 K/Pdt/1986 يمكن أن تخدم كاليريسفرودينسي حيث أنه في حل الزواج بين الأديان قد استخدم القضية كأحد مصادر القانون في إندونيسيا.[٥٦]

عند الباحث، قضائيا، القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ لم تحظر وجود الزواج الذي يقوم بها الأزواج من أديان مختلفة. وفي الواقع، أن القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ غير مباشر إفساح المجال لوجود الزواج المختلف الديني، هي بافادة استخدام المادة ٥٦ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤. و اجتماعيا، الزواج المختلف الديني ما زال القبول لبعض الناس في إندونيسيا. فلسفيا، الحقوق المرتبطة بالدين هو الحقوق الأساسي، ولا يمكن أن يختزل، ضد الزواج المختلف الديني يشكل انتهاكا للمبادئ الأساسية لاساس حقوق الإنسان نفسها.

[56]Raimond Lamandasa, Polemic Kawin Beda Agama, http://nimrodhambuako.wordpress.com/2009/03/04/polemik-kawin-beda-agama/, diakses tanggal 29 maret 2015

لا ينظم على الزواج المختلف الدين في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ يمكن ان يفهم والانعكاس لمجرد الحادثات لاتخاذ قرار صياغة المادة ٢ الفقرة (١) منه. حتى نهاية موافقة القانون للزواج بجعل قانون الزواج لا يبلغ التوافق على تحمل أي الحكم بالصراحة وينطبق على الجميع حول النظام حول كيفية إنشاء عقد الزواج الصحيح.

**٢. الزواج المختلف الديني عند القوانين في بروني دار السلام**

بروني بلد قائم على تعاليم أهل السنة الجماعة. بالإضافة إلى ذلك مذهب الشافعي هو المذهب الرسمي في مؤسسات الدولة، علي ان المذاهب الأخرى يعرف كإسم النشاط الأكاديمي فقط. وهكذا كانت دولة بروني هو بلد واحد في العالم الذي يقوم بتعيين الأساس البلداني، ليس فقط الإسلام ولكن أيضا أهل السنة و الجماعة اكثره الشافعية.[٥٧] القانون في بروني يؤكد أن الزواج ينبغي أن يكون وفقا للشريعة الإسلامية، وهذا وفقا للمادة ١٣٤ من المجلس الديني والمحاكم القسم السادس، على التالي:

كل الأحكام في هذا القسم ينطبق فيما يتعلق بالزواج، حيث يتم كل المرشحين مسلما، و زواجه يقام عند الإسلام.[٥٨]

---

[57]Abdul Hadi Muthohhar, *Pengaruh Madzhab Syafi'i Di Asia Tenggara; Fiqih Dalam Peraturan Perundang-Undangan Tentang Perkawinan Di Indonesia, Brunei, Dan Malaysia* (Semarang: CV. Aneka Ilmu, 2003), h. 101.

[58]"The provisions of this part shall apply only to marriages, both parties to which profess the Islam religion, and which are solemnized in accordance with Muslim Law"

علي ان مجلس الديني والمحاكم (Religious Council and Kadis Courts) المادة ١٣٨ يخط شروط الزواج، التي ينبغي المناسب مع طريقة المذاهب احتضنت بالمرشحين. كل ذلك السماح بالزواج بين الأديان فيسمح االقانون أيضا.

يمكن الزواج المختلف الديني في بروني قد ضمن في المواد التي يجري غالبا ايضا هي المادة ١٣٨ المجلس الديني و المحاكم التي كانت جزءا من القوانين في بروني. هذه المادة تخطط شروط الزواج يجب ان يناسب بمذهب الذي يتبع المرشحين.

عند الباحث، بوجود المادة ١٣٨ المجلس الديني و المحاكم المحاكم يشرح ان الزواج في بروني دار السلام ينبغي أن يكون وفقا لحكم الإسلام، بل في ذلك المادة أكدت أن الزواج في بروني يجب أن يستند إلى المذهب الرسمي في دولة بروني، يعني المذهب الشافعي الذين أو المذهب الذي يتبع المرشحون في الزواج.

وهكذا، عندما نتحدث عن الزواج بين الأديان في بروني دار السلام، فهذا يمكن تحقيقه عن طريق أحكام المادة ١٣٨ المجلس الديني و المحاكم التي تخطط على أن شروط الزواج يباسب بمذهب احد المرشحين. لذلك طوال المذهب من احد المرشح يسمح الزواج المختلف الديني فكان القانون يسمح ايضا.

لذلك، يحتاج إلى معرفة كيف راي المذاهب الأربعة، خاصة بالنظر إلى راي المذهب الشافعي المذهب كمذهب الرسمي في دولة بروني عن جواز ذلك الزواج ام لا وفقا للمذهب الشافعي، الذي سوف يكون تعيينا لنتائج صحة الزواج المختلف الديني في بروني، نظرا لو كان المذهب يسمح فلذلك القانون يسمح ايضا.

وكما وضح في الفصل الثاني، يمكن تصنيف الزواج المختلف الديني وفقا للفقه، اتفاق العلماء بأن المرأة المسلمة لا يسمح بالزواج مع رجل غير مسلم سواء كان كتابيا ام المشركين. و يستند إلى سورة البقرة الآيات ٢٢١ يستند أيضا إلى سورة الممتحنة الاية ١٠ كما يلي:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُواْ ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۚ وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ ۚ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾

عند الطبري، المرأة المسلمة تحرم التزويج مع المشرك من أي نوعه.[٥٩]

وفي هذه الحالة، الباحث اكد الي موافقة العلماء على أن المرأة المسلمة غير مسموح لتتزاوج مع من الذي غير الاسلام سواء كان كتابيا او مشركا. بسبب موافقة العلماء فيه رأي الشافعي.

[59]Ibn Jarir At-Tabari, *Jami' Al-Bayan Fi Ta'wil Al-Quran* (Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, t.t, Beirut), h. 223.

وكذلك اتفاق العلماء بان الرجال المسلمين ممنوعون للتزاوج مع الإناث المشركات. يهدف هذا الحظر لسلامة دين الزوج أطفالها ضمانا، فضلا عن الانسجام والوئام من المعيشة في الواقع يحصل ان ينال وفقا لمطالب الإسلام.

وبينما نتحدث عن تزويج الرجل مع المراة الكتابية أساسه هو السمح لرجل مسلم أن يتزوج المرأة الكتابية. وهكذا يستند إلى التخصص في سورة المائدة الآية ٥.

يشير مفهوم الكتابي هنا إلى اثنين من الديانات العظيمة قبل الإسلام، يعني اليهود والنصارى.

وذهب الشافعي كمذهب الرسمي في بروني بان يزوج المرأة الكتابية مكروه، وهي شركة مقرها في دار الإسلام، ويكره ايضا للتي كانت في دار الحرب. بدأ الفقهاء الشافعية الكراهة في شرح التالي:

١) ليسوا مرشحين للعريس دعوة المرأة الكتابية الي الاستسلام

٢) هناك الإناث المسلميات الصالحات

٣) إذا لم يكن الزواج مع أهل الكتاب كان يمكن أن تكون غارقة في الزنا.

و عند قول المعتمد في مذهب الشافعي، الكتابية التي تحل الزواج للمسلمين هي المراة التي يتبع النصارى واليهود كدين النسل من أجدادهن الذين تتمسك هذا الدين منذ قبل بعث النبي محمد رسول الله (أي قبل نزول القرآن). المعني الدقيق للكلمة، من الذي اعتنقت الدين اليهودي أو النصارى بعد نزول القرآن الكريم، لا تعتبر بأهل الكتاب، كما أن هناك من قبلكم في الآية ٥ سورة المائدة. الكلمة من قبلكم يصبح قيدا لأهل الكتاب

المشار اليه. أفكار المذهب الشافعي بهذه الطريقة أن اهل الكتاب لم يكن بسبب دينه، ولكن لأن احترام نسله.[٦٠] إذا يبطبق في بروني، الناس في بروني الذين يلتزمون بدين اليهودي والنصارى بعد نزول القرآن الكريم لا يعتبر باهل الكتاب. لذا لا يجوز لمسلم أن يتزوج المرأة كمثلهن.

انظر الي أعلاه، الباحث يميل إلى اختيار رأي الشافعي في ذلك الحالة لانه يناسب بمذهب الرسمي في دولة بروني، وآراء الشافعي لا تبرر وجود الزواج المختلف الديني، ثم عن تفسير اهل الكتاب وفقا لشافعي هو من الذي اليهود والنصارى قبل نزول القرآن الكريم. لذلك لأولئك الذين يعتعد إلى اليهود والنصارى بعد نزول القرآن كان لا يعتبر اهل الكتاب، ولا يسمح للمسلمين متزوج بذلك المرأة.

من خلال النظر بأمر المجلس الديني والمحاكم في المادة ١٣٨ وراي المذهب الشافعي كالمذهب الرسمي، فيمكن القول بأن يكون الزواج المختلف الديني في بروني دار السلام لم يأذن اي ممنوع. هذا اكد بالمادة ١٣٤ المجلس الديني والمحاكم الذي يؤكد بأن الزواج في دولة بروني يكون مناسبا ووفقا للشريعة الإسلامية.

[60]Tutik hamidah, *Perkawinan Beda Agama Dalam Lintas Sejarah Prespektif Muslim* (Malang: Uin-Malang Press, 2008), h. 20-21.

**ب. التحليل عن تعيين تسجيل الزواج المختلف الديني في اندونيسيا وبروني دار السلام**

**١. تعيين تسجيل الزواج المختلف الديني عند المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦**

في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ التسجيل المدني في إندونيسيا قد حصلت الأنظمة في القانون الوطني من خلال القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦. احد الفصل الذي يدعو بدعوة مناقشة في القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ هو المادة ٣٥ الحرف (أ). القول لهذه المادة:

"تسجيل الزواج المشار إليها تنطبق على زواج (أ) المنصوص عليها في المحكمة".

المقصود من "الزواج المنصوص عليها المحكمة" هو الزواج بين الناس من مختلف الأديان. تدعو هذه المادة الاكثر من المناقشة، سابقا بالزوجية الدينية المختلفة لا يمكن تسجيلها في مكتب السجل المدني ما لم يؤكد الدين هذا الزواج. وهذا هو الأثر المترتب على أحكام المادة ٢ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤. من خلال رسائل المادة ٣٥ (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ الدولة يفتح إمكانية بتسجيل زواج دينية مختلفة مع اختصاصات المحكمة.

ما الذي الأسئلة من المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ هو هل الزواج المختلف الديني الذي سجل مع إنشاء المحكمة صحيح تحت القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤Sulistyowati Sugondo . واحد من واضعي القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ في مقابلتها مع Hukum Online يقول أن صياغة هذه المادة بسبب ثغرة في المادة ٢١ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤. الحوض عندما الموظفين المسجل في مكتب التسجيل يقول

بأن الزواج لا يمكن أن يقوم التزويج وكذلك يسجله لانتهاكه قانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، فملزم بإصدارالرفض الخطي. هذا الحال رفع الدعوى إلى المحكمة. ثم تقرر المحكمة ما هل الرفض في الواقع الصحيح أو بالعكس تقرر أنه يمكن تسجيل الزواج.[٦١]

عند أحكام المادة ٢١ القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، القاضي لديه الولايا أن يقرر هل الزواج يعترض ام لا مع القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤. يولي المحكمة لتقييم صحة الزواج في وقت لاحق إلى فتح فرص لتسجيل الزواج المختلف في مكتب التسجيل المدني. إمكانية تسجيل الزواج المختلف الديني ثم يحتوي في المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦.

المادة ٣٥ الحرف (أ). القول لهذه المادة:

"تسجيل الزواج المشار إليها تنطبق على زواج (أ) المنصوص عليها في المحكمة".

المقصود من "الزواج المنصوص عليها المحكمة" هو الزواج بين الناس من مختلف الأديان.

المادة اعلاه تعطي السلطة إلى مكتب التسجيل لتسجيل الزواج المختلف الديني الذي قد حصل على المنصوص في المحكمة. القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ لم ينظم أكثر منه عن عملية انشاء الزواج المختلف الديني. وهذا يعني أن الشروط والممارسات وحظر الزواج في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ ما زالت صالحة اي مشيا.

---

[61]Lies Sugondo: Biarkan Pengadilan Yang Menentukan Keabsahan Perkawinan, http://hukumonline.com/detail.asp?id=15177&cl=Wawancara>

قال Sudhar Indopa أن عملية تسجيل الزواج المختلف الديني هو كنفس الزواج بشكل عام. لكن الفرق، الزواج المختلف الديني يجب أن يتضمن تحديد المحكمة لبعض الشروط في تسجيل الزواج المختلف الديني.

عملية تسجيل الزواج مرتب في اللائحة الرئاسية رقم ٢٥ في ٢٠٠٨ حول الشروط وإجراءات التسجيل للمقيمين والتسجيل المدني المادة ٦٧ والمادة ٦٩.[٦٢] على ذلك، إذا كان الزواج المختلف الديني قد حصل منصوص المحكمة فلمكتب التسجيل المدني لم يعد السؤال عن مسألة تأييد الدين. مكتب التسجيل وفقا للمادة ٣٥ (أ) قدر التسجيل للزواج المختلف الديني. عملية تسجيله مماثلة لتسجيل الزواج بشكل عام. الاستشهادات إصدار شهادة الزواج لا تختلف مع اشهاد الزواج بشكل عام.

المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ قال:

المادة (١) "الزواج الصحيح استناداً إلى أحكام أنظمة القوانين يجب ان يخبره المقيمين لإبلاغ المنفذة في مكان الزواج ٦٠ يوما على الأقل من تاريخ الزواج".

المادة (٢) "استناداً إلى تقرير كما هو مشار إليه في الفقرة (١)، مسؤولون سجلات التسجيل المدني في السجل من شهادة الزواج واقتبس شهادة الزواج".

[62]Peraturan Presiden Tentang Persyaratan Dan Tata Cara Pendaftaran Penduduk Dan Pencatatan Sipil, Nomor 25 Tahun 2008, Pasal 67-69

ثم الشرح المادة ٣٤ الفقرة (١) و (٢)، هي:

المادة (١) المقصود بالزواج هو الارتباط بين رجل وامرأة كالزوج والزوجة، استناداً إلى أحكام القانونية. الزواج إلى عدد السكان المسلمين مسجل بمكتب الشؤون الدينية للمقاطعة استناداً إلى أحكام القانونية.

المادة (٢) الشهادة لبيان عقد النكاح للمواطن المسلمين يقوم به وزارة الشؤون الدينية.

القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ أصبح واحدا من الأساس للقانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦. ولذلك الأحكام في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ بشأن شروط صحة الزواج لا يمكن ان يفصل من السلطات في مكتب التسجيل المدني لسجل الزواج.

المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ لم تفتح الباب لتسجيل الزواج المختلف الديني تبيينا. المادة هنا تفتح فقط إمكانية تسجيل الزواج المختلف الديني في مكتب تسجيل الزواج إذا أمرت المحكمة بالقضية. القاضي في المحكمة التي ستعين هل الزواج المختلف الديني يصح وقفا بموجب القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ حيث أنه يمكن أن يسجل في مكتب التسجيل المدني.

وفي هذه الحالة، القاضي لديه السلطة لتقييم صحة الزواج المختلف الديني. علي ان مكتب التسجيل فقط لديه سلطة لتسجيل الزواج المختلف الديني مناسبا بأمر المحكمة. بحاجة إلى التأكيد على أن السلطات في مكتب التسجيل يسجل فقط ليس ان يزوج.

القاضي في تقييم صحة الزواج المختلف الديني يجب أن يهتم إلى صحة الزواج عند القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤. فلذلك بوجود المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ لا يعني أن الزواج المدني يمكن أن يقوم. الزواج يجب ان يقوم وفقا للقانون الديني للتقييم علي القاضي حول صحته.

القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ لا يحظر الزواج المختلف الديني ولكن لاتنظمه. وهذا يعني ما دام القانون يسمح بالزواج المختلف الديني فالقانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ لن يكون اشتباكا. هذا ما اهتم القاضي بسبب بعض القوانين الديني المعين ما زالت مفتوحة في إمكانية الزواج المختلف الديني مع بعض التراخيص المعين. القاضي يجب أن ينظر في إمكانية الزواج المختلف الديني طبقاً للقانون الديني لكل ظرف. إذا كان هناك الحكم في القانون الديني الذي يمكن ان يقوم الزواج المختلف الديني بذلك يمكن القاضي أن يقرر أن الزواج هو صحيح، ويمكن أن يسجل في مكتب التسجيل المدني.

يكون للقضاة سلطة كبيرة في تحديد صحة الزواج المختلف الديني. بين القاضي وقضاة آخر حتى لو كان مصدرا ودليلا لاحكام القانون المتساوي، ولكن يمكن أن ينتج القرار المختلف. خاصة عندما يكون القاضي الذي يتحقق الزواج المختلف الديني لديه التفسيرات المختلفة حول القانون الديني والقانون الوطني.[٦٣]

إذا كان الزواج المختلف الديني قد حصل المنصوص في المحكمة ويجوز تسجيله في مكتب تسجيل الزواج فزواجه لديه نفس المركز القانوني المتساوي كالزواج بصورة عامة وفقا لقانون

[63]Rusmin Tumanggor, *Perilaku Nikah Beda Agama* (Jakarta: Lemlit Uin Syarif Hidayatullah, 2004), h. 2.

الدولة. وهذا هو القاضي قالوا أن يكون الزواج صحيحاً وفقا للقانون. وجود قرار المحكمة يكون مكتب التسجيل سلطانا لسجل الزواج المختلف الديني يستند إلى المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦. ولكن القاضي في تقييم صحة الزواج المختلف الديني ينبغي أن يهتم لصحة الزواج تحت القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤.

**٢. المثال الزواج المختلف الديني الذي له قرار المحكمة في اندونيسيا**

**أ. موقف القضية**[٦٤]

الطلب الاول مسلم و الطلب الثاني الكاثوليك تنوي إجراء عقدالزواج. فهما مقدم علي اذن قرار الزواج الي المحكمة المحلية، في هذه الحالة هي محكمة منطقة بوغار. في طلبهما كل المطالب يرجي الي القضاة في ذلك المحكمة لاعطاء القرار التالي:

١) قبول الرجاء للطلب

٢) يأمر أو يأذن لمكتب التسجيل المدني مدينة بوغار لتسجيل الزواج باسم المطابقين.

٣) تعيين المصروف المظاهر وفقا للقانون.

[64]Kasus Berdasarkan Penetapan Pengadilan Negeri Bogor Nomor 111/Pdt.P/2007/PN.BGR

**ب. الحكم القاضيي**

١) قبول الرجاء لمقدم الطلب

٢) يامو الي مسجل الزواج في مكتب التسجيل المدني مدينة بوغار بعد حصول التسليم لهذه القرار لتسجيل الزواج على الأزواج الذين هم المعنيين في كتاب السجل المخصص له بعد استيفاء شروط الزواج وفقا للقانون

٣) معاقبة مقدم الطلب بدفع المصروف المظاهر في هذه الحال مقدرا في ١٢٩.٠٠٠ حتى الآن.

**ت. التحليلي**

الطلب الاول مسلم والطلب الثاني الكاثوليك الذين يطلوبا لان يكون المحكمة منطقة بوغار امر لموظف تسجيل الزواج في مكتب التسجيل مدينة بوغار لتسجيل زواجهما. وفقا لأحكام المادة ٣٥ الحرف (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ لان يتمكن من تسجيل الزواج المختلف الديني في مكتب تسجيل الزواج المطلوب الي قرار المحكمة.

عند الباحث، الذي قبل بمحكمة المقاطعة من بوغار هو حفظ السجل وأمر مكتب تسجيل الزواج في بوغار. إذا كان قضاة المحكمة تفسير سجل الزواج الذي قبلت المحكمة كأمر تنفيذ الزواج بين المرشحين، فهذا الحال ينتهك واجبات مكتب التسجيل الذي يسجل الزواج والموالد والوفيات فقط. القاضي في قراره يقرر ان حضور عملية الزواج سواء كان عن صحه وشروطه وحظره وإجراءات تنفيذه لا يزال مشارا إلى أحكام القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ وتنظيم الحكومة رقم ٩ في عام

١٩٧٥. وهذا بسبب المادة ٣٥ الحرف (أ) من القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ لم تنظم علي الاكثرعن عملية الزواج المختلف الديني.

هذه المشكة في الواقع يمكن الي حل القضية بعدم انتهاك القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ والقانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦، عندما كان الموظف في مكتب التسجيل، لا سيما في بوغار مع محكمة منطقة بوغار يعرف الزواج المختلف الديني يمكن أن يؤدي عن طريق الزواج الكاثوليكية، التي ساكرامين يعطي في الكنيسة الكاثوليكية، التي تنظم في التعليمات الكانونيك المادة ١١٢٥، ان العادة ما تعطي بالأسقف بعد الطرفين يجعل اتفاق المكتوبي الذي يتضمن محتوياته: ستظل الكاثوليكية في العقيدة الكاثوليكية، تعليم أطفالهم في كاثوليكية، من الذي ليس من الكاثويستعد ان يجعل وليمة الزواج الكاثوليكي، ليس هناك الطلاق.

هنا يمكن ان ينظر الضعف من القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦، التي لم تكن الإجراءات أو الحكم التخصيصي للأزواج المختلف الديني الذين يريدون التعيين من المحكمة، كمثل وقت طويلة منذ طلب قرار المحكمة بالزواج المختلف الديني حتى نشر رسالة تعيين المحكمة.

### ٣. تعيين تسجيل الزواج المختلف الديني عند القوانين في بروني دارالسلام

قانون الأحوال الشخصية التي تنظم على وجه الخاص حول تسجيل الزواج في بروني هو Religious Council And Kadis Court Chapter القسم ٧٧ و Registration

Of Marriage Act Chapter ١٢٤. وفقا لقوانين بروني، من الذي يمكن أن يصبح مسجل الزواج هو القضاة والامام في كل مسجد الذي يتولاه السلطان.[٦٥]

حث حكومة بروني إلى وجود تسجيل الزواج في غضون سبعة أيام بعد عقد الزواج الذي قد قام. Religious Council And Kadis Courts القسم ٧٧، المادة ١٤٣ الفقرة (١) على ما يلي:

"في غضون سبعة أيام بعد تنفيذ عقد الزواج الأطراف مطلوب أن يقدم زواجهم، والذي يكون الزوج أو الولي".

الفقرة (٢):

"المسجل يجب ان يلزم هل جميع شروط الزواج قد يفئ قبل قيام ذلك التسجيل".[٦٦]

عند الباحث، من تفسير المادة ١٤٣ أعلاه، يمكن القول أن الزواج الذي يقوم في بروني ينبغي ان يبلغ عنه في غضون سبعة أيام بعد انتهاء عقد الزواج، ولكن تسجيل الزواج هنا لا يتعين هل الزواج صح ام لا، ولكن ذلك من أحد سرط إداريّ فقط.

ثم مسجل الزواج يجب أن يتم التحقق أولاً قبل تسجيله، نظرا الدولة بروني هو البلد الذي تنطبق الشريعة الإسلامية ومجموعة بمذهب الشافعي، هل الزواج يقوم وفقا لاحكام القانون الاحوال الشخصية في بروني أم لا. بعد استكمال الفحص ويقال صحيح، ثم المسجل يمكن ان يسجل ذلك الزواج.

---

[65]Atho Mudzhar Dan Khairuddin Nasution (Ed), *Hukum Keluarga Di Dunia Islam Modern, Studi Perbandingan UU Modern Dari Kitab-Kitab Fikih,* (Jakarta: Ciputat Press, 2003), h. 185.

[66]Tahir Mahmood, *Family Law Reform in The Muslim World* (Bombay: NM. Tripathi 1972), h. 207.

بشكل عام، عملية تسجيل الزواج الذي فعله في بروني يرد في المادة ٤ من قانون الزواج القسم ١٢٤

في المادة ٤ قانون تسجيل الزواج القسم ١٢٤، الفقرة (١) ذكرت:

"كل وليمة العروش في بروني دار السلام ، غير الزواج حيث احد من المرشخين في وقت الزواج يعترف المسلم أو المسيحي، فيمكن أن يكون مسجلا إذا:

(أ) الأطراف في الزواج يحضر امام المسجل ويجب أن يعطي أدلة او بيانة سواء كان شفويا أو بحثا وثيقة الذي يمكن أن يؤكد اي يتيقن المسجل بان الزواج قد قام.

(ب) الأطراف يجب ان يملء ويوقّع إعلان اخبار الأحداث امام المسجلويجب ايضا ان يوجب الاسئلة الذي قدم المسجل مناسباً لشكل التوضيح أو التأكيد.

(ج) كلا من الوالدين أو أحد الوالدين، أو إذا كان كلا الوالدين متوفى أو إذا كان كلا الوالدين لا يقيمون في دولة بروني دار السلام، فالولي على الزوج أو الزوجة الذي هو عمره أقل من ١٨ سنة في وقت الحاضر أمام المسجل كما هو المذكور أعلاه، يجب أن يكون حاضرا امام المسجل أو قبل عملية تسجيل الزواج و الحلف اي اليمين أنه (الذكور) وأنها (أنثى) أو أنهم قد وافق على الزواج بشرط إذا كان المسجل شعر اليقين أن جميع الحالات في هذه المشكلة يحكم جديرة بثقة ثم أنها لا تتطلب موافقة أحد الوالدين أو الولي؛

(د) دفع مصرف التسجيل.

التالية في الفقرة (٢) المذكورة أن المسجلين للزواج يجب تسجيل الزواج ابطريقة التسجيل بالتفصيل في الكتاب السجلي.

عند الباحث، الشرح للمادة المذكورة أعلاه هي إجراءات تسجيل الزواج للأزواج الذين يتزوج في دولة بروني، وكلا المرشحين لايختلفا عن دينهما. وإذا كان الزوجين في بروني مختلف الديني ففي قانون تسجيل الزواج يشرح وحدة في الفصل التالي. لكن التسجيل في بروني لا تؤثر على صحة الزواج أو أم لا، ولكن هذا من شرط إداري فقط للزوجين.

وفي قانون تسجيل الزواج القسم ١٢٤ شرح ايضاعن تسجيل الزواج الذي يقوم الأزواج الذين يتزوج بينما احدهما مختلفة من دينهما.

المادة ١٠ الفقرة (٢) قانون تسجيل الزواج القسم ١٢٤ يقال:

"إذا كان مسجل الزواج لديه سبب لوثوق الأدلة من الشخص ان الزواج بين الطرفين مخطورة وفقا لقوانين الدين الذي يعتنقه أو وفقا للقانون او العرف لها قوة الحكم الذي ينطبق على طرف واحد، فأنه يجوز الرفض لتسجيل ذلك الزواج".

وبالإضافة إلى ذلك، في الفقرة (٣) يشرح أكثر حول يتجيل الزواج المختلف الديني:

"فيما يتعلق بحيث الطرفين يتبع بدين مختلف، فمسجل الزواج يمكن، لو يحتاج، يرفض لتسجيل ذلك الزواج".[٦٧]

عند ملاحظة الباحث في المادة ١٠ الفقرة (٢) و (٣) يمكن أن يستنتج أنه إذا كان المتزوجون في بروني من دين مختلف، وفي دين كلاهما أو احدهما محظورة، أو في القانون

[67]Pasal 10 ayat (3) Laws Of Brunei, Registration Of Marriages Act Ch 124

يحظر فكان المسجل يمكن أن يرفض لتسجيل الزواج المختلف الديني. وبعبارة أخرى، لا يمكن تسجيله وفقا لأحكام القانون الحالي في بروني.

شرح صراحة في الفقرة (٣) إذا كان الزواج الذي أحد المرشحين من دين مختلف فيمكن المسجل ان يرفض لتسجيل ذلك الزواج.

إذا نظر الي نتائج التحليل أعلاه حول يجوز ام لا الزواج المختلف الديني في بروني، فيمكن القول بأن تسجيل الزواج المختلف الديني لا يمكن أن يسجل وفقا لأحكام القانونية السارية في بروني دار السلام لأن في قانون تسجيل الزواج القسم ١٢٤ لا يتطلب وجود الزواج الذي كلاهما التمسك بدين مختلف.

للأزواج الذين يحاولون تزوير سجل الزواج في كتاب السجل أو استخدام غير وثيقة و كاذبة يستخدم سجلات النسخ من الزواج وفقا للقانون سوف يكون عقوبات مناسبا بقانون الجنائي المادة ٤٦٦ (الباب ٢٢). هو يؤكد في قانون تسجيل الزواج القسم ١٢٤ المادة ١٤ الفقرة (٣).

ومع ذلك، صحة الزواج لا تتأثر الي تسجيله ام لا. وهذا وفقا للمادة ١١ قانون تسجيل الزواج القسم ١٢٤، التي تنص على ما يلي:

"أما يسجل ام يغفل لتسجيل عقد الزواج لا يؤثر على صحة الزواج أو أي خطأ في المعلومات التي يتم تسجيله أو أي إغفال لتسجيل المعلومات التي ينبغي التسجيل لا يؤثر على صحة تسجيل عقد الزواج".[٦٨]

[68]Pasal 11 Laws Of Brunei, Registration Of Marriages Act Ch 124

# الباب الرابع

# التنائج والتوصيات

## أ. التنائج

بعد أن يمر بالوصف النظري والتحليلي، النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الرسالة كما يلي:

١. في تنظيم الزواج المختلف الديني في إندونيسيا ليس هناك التنظيم الخاصة التي تنظم الزواج المختلف الديني، الزواج المختلف الديني غير مسموح به وهو الانتهاك لقوانين الزواج بموجب المادة ٢ الفقرة (١) والمادة ٨ الحرف (ف) من حيث الصراحة ذكرته. ولذلك الزواج المختلف الديني غير صالح والبطلان بموجب القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس العلماء في إندونيسيا أيضا الفتوى حول حظر الزواج المختلف الديني.

وبينما الزواج المختلف الديني في بروني تحت المادة ١٣٨ Religious Council And Kadis Courts هو يخطط شروط الزواج الي ان يناسب بالمذاهب الذين يتبعا لاثنين من المرشحين بالعروس. وفقا لرأي المذهب الشافعي كالمذهب الرسمي، الناس الذين قد اعتنقت الدين اليهودي أو النصارى بعد نرل القرآن الكريم، لا يعتبر من أهل الكتاب، كما أن هناك لفظ من قبلكم في سورة المائدة الآية ٥. لذا لا يجوز لمسلم أن يتزوج المرأة كمثلهم. وهكذا، يمكن القول بالزواج المختلف الديني في بروني دار السلام لم يأذن اي ممنوع. وهذا يؤكد بالمادة ١٣٤ Religious Council And Kadis Courts.

٢. أساسا القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦ بشأن المادة ٣٥ الحرف (أ) تنظم فقط عن التعيين حول تسجيل الزواج، أو عن صح الزواج المختلف الديني ام لا لا تستند إلى هذا القانون. القضاة يشير إلى المادة ٣٥ الحرف (أ) من هذا القانون لاعطاء قرار التسجيل في مكتب التسجيل المدني، ولكن هناك الضعف لهذا القانون، يعني الذي ليس الإجراء اي العملية أو التنظيم على وجه الخاص للأزواج الذين يتزوجون على أديان مختلفة الذين يريدون الطلب بإحالة المحكمة، مثل مسألة الوقت الذي يحتاج منذ إيداع احالة المحكمة لزوجين من مختلف الدين حتى نشر رسالة قرار المحكمة.

بينما يمكن أن ينظر في بروني عن تسجيل الزواج المختلف الديني من أحكام المادة ١٠ قانون تسجيل الزواج الفقرة (٢) و (٣)، استنادا بأحكام المادة، فإنه يمكن القول بأن تسجيل الزواج المختلف الديني لا يمكن أن يسجل وفقا لأحكام التشريعات السارية في بروني دار السلام لأن في قانون تسجيل الزواج القسم ١٢٤ من القانون لا يتطلب وجود الزواج فيها كلاهما التمسك بدين مختلف.

ومع ذلك، صحة الزواج لا تتأثر الي تسجيله ام لا في ذلك الزواج.

**ب. التوصيات**

١. و ينبغي بأن المشاكل الزواج المختلف الديني ينظم حزما في قانون الزواج لان يكون وضوحا بما الذي يتعلق بهذه المادة حتي لا تكون تفسيرا ويدخل تنظيم الزواج المختلف الديني في مادة واحدة.

٢. في المادة ٣٥ الحرف (أ) أوضحت فقط بأن الزواج المختلف الديني يمكن ان يسجله لو كان القرار من المحكمة، ولكن في هذه المادة لا يشرح صراحة حول كيفية تنفيذ الزواج. ولذلك يحتاج إلى نظرية قديميعقد للمادة الحرف٣٥ (أ) القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦. أما بالنسبة لتسجيل الزواج في بروني يحتاج إلى إيجاد الحل لتسجيل الزواج المختلف الديني الذي رفض، على الرغم التسجيل هنا لا يتعين عن صحيح الزواج ام لا.

# المراجع

## أ. الكتب

القران الكريم

سيد سابق، فقه السنة الجزء الثاني، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.

ابن جرير الطبري، جميع البيان في تأويل القران، بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الرحمن الجزيري، الفقه علي مذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية.

Abdul Hadi Muthohhar, *Pengaruh Madzhab Syafi'i Di Asia Tenggara; Fiqih Dalam Peraturan Perundang-Undangan Tentang Perkawinan Di Indonesia, Brunei, Dan Malaysia*, Semarang: CV. Aneka Ilmu, 2003.

Abdurrachman dan Riduan Syahrani, *Masalah-Masalah Perkawinan Di Indonesia*, Bandung: Alumni, 1978.

Ahmad Kozaro, *Nikah Sebagai Perikatan*, Semarang: Walisongo Press, 1995.

Ahmad Rofiq, *Hukum Islam di Indonesia*, Cet VI, Jakarta; PT Raja Grafindo Persada, 2003.

Asmin, *Status Perkawinan Antar Agama Ditinjau Dari Undang-Undang Perkawinan No 1/1974*, Cet I, Jakarta: PT Dian Rakyat, 1986.

Atho Mudzhar Dan Khairuddin Nasution (Ed), *Hukum Keluarga Di Dunia Islam Modern, Studi Perbandingan UU Modern Dari Kitab-Kitab Fikih*, Jakarta: Ciputat Press, 2003.

David Leake, JR., Dalam John L. Eposito (Ed), *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World*, Cet I, New York: Oxford University Press, 1995.

Djaja S Meliala, *Himpunan Peraturan Perundang-Undangan Tentang Perkawinan*, Bandung: Nuansa Aulia, 2008.

Djohan Effendi, "Kata Pengantar" dalam Ahmad Nurcholish. *Memoar Cintaku Pengalaman Empiris Pernikahan Beda Agama*, Yogyakarta: PT LKis Pelangi Aksara, 2004.

EOH, O.S, *Perkawinan Antar Agama Dalam Teori Dan Praktek*, Cet. I, Jakarta: Raja Grafindo Persada, 1996.

Hazairin, *Tinjauan Mengenai Undang-Undang Perkawinan No. 1/1974*, Jakarta: Tintamas, 1986.

Hilman Hadikusuma, *Hukum Perkawinan Indonesia Menurut Perundangan, Hukum Adat, Hukum Agama*, Cet II, Bandung: Mandar Maju, 2003.

K Wantjik Saleh, *Hukum Perkawinan Indonesia*, Cet. 4, Jakarta: Ghalia Indonesia, 1978.

M. Karsayuda, *Perkawinan Beda Agama, Menakar Nilai-Nilai Keadilan Kompilasi Hukum Islam*, Yogyakarta: Total Media Yogyakarta, 2006.

Masjfuk Zuhdi, *Masail Fiqhiyah*, Jakarta: Cv Haji Masagung, 1993.

P. A. Heuken, *Persiapan Perkawinan*, Jakarta: bina Aksara, 1981.

Prof. Dr. Atho Mudzhar dan Dr. Khoerudin Nasution, *Hukum Keluarga di Dunia Islam Modern*, Cet I, Jakarta: Ciputat Press, 2003.

R. Soetojo Prawirohamidjojo, *Pluralisme Dalam Perundang-Undangan Perkawinan Di Indonesia*, Surabaya: Airlangga University Press, 1988.

Ronny Hanitijo Soemitro, *Metodologi Penelitian Hukum Dan Jurimetri*, Jakarta: Ghalia Indonesia, 1988.

Rusli dan R. Tama, *Perkawinan Antar Agama Dan Masalahnya*, Bandung: Pionir Jaya,1986.

Rusmin Tumanggor, *Perilaku Nikah Beda Agama*, Jakarta: Lemlit Uin Syarif Hidayatullah, 2004.

Sayuti Thalib, *Hukum Kekeluargaan Indonesia*, Cet. 5, Jakarta: Universitas Indonesia, 1986.

Soemiyati, *Hukum Perkawinan Islam Dan Undang-Undang Perkawinan* (Undang-Undang No. 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan, Cet. II, Yogyakarta: Liberty 1986.

Soerjona Soekanto dan Sri Mamudji, *Penelitian Hokum Normative*, Jakarta: Rajawali, 2006.

Sudhar Indhopa, *Perkawinan Beda Agama, Solusi Dan Pemecahannya*, Jakarta: FH UI, 2006.

Suryadi Suganda, *Hukum Perkawinan Di Indonesia*, Semarang: FH Undip, 2005.

Tahir Mahmood, *Family Law Reform in The Muslim World*, Bombay: NM. Tripathi 1972.

Tim Penyusun Pedoman Karya Ilmiah Fakultas Syariah, *Pedoman Penulisan Karya Ilmiah Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang 2013.*

Tutik hamidah, *Perkawinan Beda Agama Dalam Lintas Sejarah Prespektif Muslim*, Malang: Uin-Malang Press, 2008.

Wahyono Darmabrata dan Surini Ahlan Sjarif, *Hukum Perkawinan Dan Keluarga Di Indonesia*, Cet. II, Jakarta: Badan Penerbit Fakultas Hakum Universitas, 2004.

Wahyono Darmabrata, *Tinjauan Undang-Undang No. 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan Beserta Undang-Undang Dan Peraturan Pelaksannya*, Jakarta: CV. Gitama Jaya, 2003.

Wienarsih Imam Subekti dan Sri Soesilowati Mahdi, *Hukum Perorangan Dan Kekeluargaan Perdata Barat*, Cet. I, Jakarta: Gitama Jaya, 2005.

## ب. الشبكة

Abdul majid, *Perkawinan Beda Agama Dalam Prespektif Islam*, http://asnawiihsan.blogspot.com, diakses tanggal 10 maret 2015.

Empat cara yang popular ditempuh pasangan beda agama untuk melangsungkan pernikahan, http://www.hukumonline.com/klinik.detail.d6918, diakses tanggal 14 maret 2015.

http://www.samanggi-phala.or.id.

http://zaldym.wordpress.com/2008/07/15/perkawinan-beda-agama-dalam-prespektif-agama-agama/,diakses tanggal 10 november 2014.

Kasus Berdasarkan Penetapan Pengadilan Negeri Bogor Nomor 111/Pdt.P/2007/PN.BGR.

Lies Sugondo: Biarkan Pengadilan Yang Menentukan Keabsahan Perkawinan, http://hukumonline.com/detail.asp?id=15177&cl=Wawancara>

Raimond Lamandasa, Polemic Kawin Beda Agama, http://nimrodhambuako.wordpress.com/2009/03/04/polemik-kawin-beda-agama/, diakses tanggal 29 maret 2015.

## ج. القوانون

Undang-Undang No. 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan.

Inpres No. 1 Tahun 1991 Tentang Kompilasi Hukum Islam.

Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2006 tentang Administrasi Kependudukan.

Laws Of Brunei, Religious Council And Kadis Courts Ch 77.

Laws Of Brunei, Registration Of Marriages Act Ch 124.